

مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربي

بندر بن حمود السويلم*

* قسم السياسات التربوية - كلية التربية - جامعة الملك سعود.

** يتقدم الباحث بخالص الشكر لمركز بحوث كلية التربية على دعمه لهذا البحث.

مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربي

ويؤكد بارنت (Barnet) إلى أن العديد من الدراسات الطولية التي تم إجرائها في دول وثقافات متباينة، وبرامج ونماذج تدخل مبكر ذات خلفية تربوية متباينة، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وفرنسا وألمانيا والهند وإيرلندا وتركيا، جميعها أكدت أن التدخل المبكر لرعاية وتعليم الأطفال يزيد من إمكانية النجاح المدرسي لاحقاً [4].

ويدعم نتائج تلك الدراسات الطولية ما أثبتته أبحاث الجهاز العصبي من أهمية السنوات الأولى في نمو وتطور دماغ الطفل وتحديداً في تشكل ونمو القدرات الذهنية والمعرفية واللغوية. خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل (والمترامنة مع التعليم ما قبل الابتدائي) حيث تنمو تكونات عقلية من أكثرها أهمية الشعيرات العصبية (Synapses) التي تربط خلايا الدماغ (Neurons) بعضها مع بعض. وقد ثبت علمياً أن هذه الشعيرات العصبية هي في حقيقة الأمر مفردات البناء الفسيولوجي لقدرات ومهارات الطفل في التحليل والإبداع والتفكير الرياضي المنطقي والتعبير اللغوي والتحكم العاطفي والتوافق الاجتماعي [5,6,7,8]. والأكثر أهمية فيما ثبت علمياً هو مدى تأثير ثراء بيئة الطفل وثراء تجربة التعليم والتعلم خلال هذه السنوات الحرجة حيث ثبت أن بيئة الطفل لها تأثير أقوى بكثير مما كان يعتقد من قبل في نمو هذه القدرات والمهارات [9,10].

ومن خلال استطلاع نتائج أبحاث الجهاز العصبي يمكن القول بأنه أثناء الفترة العمرية المترامنة مع التعليم ما قبل الابتدائي، يكتسب الطفل من المهارات وينمي من المفاهيم والقدرات ما يشكل أساس تعلمه في المستقبل، فينمي قدرات النطق والتعبير عن أفكاره ومشاعره حين تتوافر بيئة لغوية ثرية. وينمي المفاهيم الأساسية التي تمهد للتفكير الرياضي وتعلم

المخلص_ هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربي. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتحليل النظم والسياسات التعليمية في دول الخليج وإجراء المقابلات شبه المقننة. وبلغ حجم عينة المستثمرين الذين تمت مقابلتهم 30 فرداً بواقع 5 مستثمرين من كل دولة من دول مجلس التعاون. وتضمنت الدراسة تحليل للتجارب الدولية ذات الصلة، مع توظيف استبانة مقابلة من 24 بنداً مقسمة إلى ثلاثة محاور هدفت إلى استكشاف الاتجاهات نحو الاستثمار في رياض الأطفال في دول الخليج، وطبيعة ومستوى العلاقة القائمة بين المستثمر والجهات الحكومية المعنية برياض الأطفال، والعقبات والصعوبات التي يواجهها المستثمرين في رياض الأطفال.

وكشفت النتائج عن أوجه التشابه بين الدول الأعضاء في الاتجاه نحو الاستثمار في رياض الأطفال، وكذلك الاختلاف في طبيعة العلاقة بين المستثمرين والجهات الحكومية وفي نوع العقبات والصعوبات التي يواجهها المستثمر. وتضمنت الدراسة كذلك آلية مقترحة لتفعيل مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي، بالإضافة إلى التوصيات التي تم استخلاصها من نتائج الدراسة وتحليل الاتجاهات والنماذج الدولية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: رياض الأطفال، التعليم ما قبل الابتدائي، التعليم الأهلي، دول الخليج، جامعة الملك سعود.

1. المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة، على المستوى العربي والعالمي، اهتماماً متزايداً بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، نتيجة لما أكدته الأبحاث العالمية من أهمية هذه المرحلة وتأثيرها على قدرات ومهارات الطفل حيث تؤكد الدراسات التتبعية التي ظهرت في العقود الماضية أهمية خبرة السنوات المبكرة ومدى تأثيرها على نجاح الفرد ونموه في جميع نواحي النمو العقلي والاجتماعي والنفسي والجسماني [1,2,3].

هذه الدراسة.

2. مشكلة الدراسة

نعلم الآن وبدرجة عالية من الثقة أن ضعف توافر بيئة تعلم صحية للطفل خلال هذه السنوات الحرجة من العمر قد يؤدي إلى ضعف بلوغ الطفل لمستويات النمو الكامل لقدراته العقلية، وتسهم في تفاقم صعوبات التعلم واضطرابات السلوك التي تعتبر العامل الرئيسي في الهدر التربوي لاحقاً أثناء مراحل التعليم الابتدائي وما بعده، من رسوب وإعادة بعض الطلاب لبعض المستويات وخروج بعضهم من سلم التعليم العام قبل إتمامه، وتكاليف التعليم الخاص الباهظة [12,13,14,15,16] والتي تعتبر تحديات ضخمة لكفاءة نظم التعليم في دول الخليج. أضف إلى ذلك ما تقوم به حكومات دول الخليج من تخصيص الكثير من ميزانيتها السنوية لاستمرار المشاريع الاجتماعية المكلفة في دعم الطبقة الفقيرة وفي محاربة الإجرام والمشاكل السلوكية وفي علاج الإعاقات وتمويل التعليم الخاص، وغيرها من البرامج العلاجية التي يمكن العمل للوقاية منها وتقليل حدتها عن طريق الاستثمار في التعليم ما قبل الابتدائي للطفل الخليجي.

وحين تمت مقارنة واقع التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج بنظيره في دول العالم ورؤية الفروق الشاسعة بين مدى انتشاره في دول الخليج ومدى تفاعل القطاع الخاص في توسيعه وتجويده من جهة، وتلك الاتجاهات العالمية من جهة أخرى، تتبين لنا مشكلة تستحق الدراسة والتحري حول أسباب هذه الفروق وتسلط الضوء على السياسات التربوية ذات الصلة وانعكاساتها على واقع التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج. إن الاهتمام بالتعليم ما قبل الابتدائي وتوسيع رقعته وتحسين جودته محور رئيسي للمجتمعات التي تنتشد التطور والتقدم، وتتطلب مشاركة فاعلة من قبل القطاع الخاص إلى جانب ما تقدمه الجهات الرسمية الحكومية. لذلك تعمد الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع مشاركة القطاع الخاص في توسيع وتطوير التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربية، ومن ثم

القراءة والكتابة، ويتعلم مهارات المشاركة وأساليب التعامل والتفاعل الاجتماعي التي تمكنه من التكيف مع نسق العلاقات الاجتماعية في المدرسة وخارجها مثل حل المشكلات وتقديم المساعدة وتشاطر الخبرات ومنافع العمل الجماعي والتعاون واحترام النظام وحقوق الآخرين وحب الإنجاز وإتمام العمل والاستقلال وتحمل المسؤولية والتحكم في الذات وفي الأمور.

ونتيجة لهذه الاكتشافات، وتواترها في العديد من الدراسات، أجمع علماء النفس والتربية على وصف الطفولة المبكرة بـ "المرحلة الحرجة" لما لها من تأثير بالغ في تشكيل شخصية الطفل وتنمية قدراته واستعداده للتعلم. ولذلك، أصبح الاهتمام بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي من الاتجاهات العالمية الحديثة، حيث إن عدم أو ضعف استغلال هذه المرحلة "الحرجة" قد يؤدي إلى خسائر ونتائج سلبية على نمو الطفل وتعلمه، بل وخسائر اقتصادية على الدولة [11] مما جعل العديد من الدول تعيد النظر في أهمية سنوات الطفولة المبكرة وتعيد النظر في السياسات والتشريعات المرتبطة بالتعليم ما قبل الابتدائي وتكثيف البرامج المساندة للنهوض بتربية وتعليم الأطفال ورعاية نموهم في هذه المرحلة الحرجة.

وقد أولت دول مجلس التعاون في الخمس عشر سنة الأخيرة اهتماماً متزايداً لمرحلة رياض الأطفال، وقامت جميع الدول الأعضاء بإطلاق استراتيجيات تستهدف توسيع وتجويد هذه المرحلة، وضخت مبالغ ضخمة لتمويل مشاريع وبرامج تطوير المكونات الأساسية لهذه المرحلة وخصوصاً في مجال المناهج والبيئة المدرسية وفي إعداد وتأهيل المعلمات.

وبالرغم من أن هذا الاهتمام أدى إلى زيادة مطردة في معدلات نمو قيد الأطفال وعدد رياض الأطفال والمعلمات ومؤسسات التعليم العالي التي تؤهل معلمات رياض الأطفال، إلا أنه لا يزال دون تطلعات وآمال الاستراتيجيات التي وضعتها دول الخليج لنفسها خلال السنوات الماضية، ولا تزال نسبة الأطفال الملتحقين متدنية حين مقارنتها ببعض الدول التي حققت مكاسب مرتفعة في هذا المجال كما سيأتي ذلك لاحقاً في

تتبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً هاماً في حقل رياض الأطفال، وهو تسليط الضوء على الدور الذي يؤديه - أو يمكن أن يؤديه - القطاع الخاص في توسيع وتطوير مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربية. وتكمن أهمية الدراسة في حاجة المخطط وصانع القرار إلى توظيف نتائج هذه الدراسة في تطوير وتشجيع الاستثمار في رياض الأطفال واستحداث آلية للتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص. كما تكتسب أهمية الدراسة من أهمية موضوعها ذاته: الطفل الخليجي والتعليم ما قبل الابتدائي باعتباره الأساس التكويني للتعليم العام والبنية التحتية لمشاريع التنمية التعليمية والبشرية بدول الخليج.

د. مصطلحات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة الحالية فإن مفهوم التعليم ما قبل الابتدائي بحاجة إلى تعريف دقيق، كما أن السنوات التي تشملها بحاجة إلى تحديد يأخذ بالاعتبار واقع الأنظمة واللوائح المعمول بها في دول الخليج. التعليم ما قبل الابتدائي:

يقصد بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في هذه الدراسة مؤسسات رياض الأطفال الأهلية والتي تتولى رعاية الأطفال في السنوات الثلاث التي تسبق دخولهم المرحلة الابتدائية، حيث يتلقى فيها الأطفال رعاية تربوية منظمة وهادفة وتعليم متميز في مضمونه ومناهجه يهدف إلى تيسير نموهم العاطفي والعقلي والاجتماعي والروحي والأكاديمي والجسدي من خلال مناشط اللعب المنظم والتعلم الحر والذاتي في بيئة اجتماعية ونفسية مستقرة وثرية بالبرامج والأدوات والوسائل التعليمية المناسبة لخصائص نمو الطفل وحدوده النمائية في هذه المرحلة، مكونة بذلك القاعدة الأساسية لكل تعلم لاحق. ويمثل هذا المفهوم تعريفاً عاماً تشترك فيه وزارات التربية والتعليم بدول الخليج.

وانسجاماً مع التقليد السائد في دول الخليج بشأن تسمية مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي برياض الأطفال وانتشار استخدامه في الوثائق والتقارير الدولية والدراسات العلمية، فإنه سوف يتم

وصف الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في مجال توسيع وتطوير هذه المرحلة من التعليم وذلك من خلال وضع آلية محددة تعالج علاقة الجهات الرسمية بمؤسسات التعليم الخاصة التي تقدم هذا النوع من التعليم. وتستعرض الدراسة تحديداً التساؤلات الآتية:

أ. أسئلة الدراسة

- ما دور القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي على المستوى العالمي؟
- ما هو واقع مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربية؟
- ما هي الكيفية أو الآلية المقترحة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في توسيع وتطوير التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج.

ب. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الاستكشافية إلى تحسس الاتجاهات، والتعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين المستثمرين في مرحلة رياض الأطفال والجهات الحكومية، ورصد العقبات والصعوبات التي قد تقف عائقاً أمام تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار في رياض الأطفال، وتهدف الدراسة تحديداً الى تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

1- الكشف عن واقع مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول مجلس التعاون من خلال دراسة التالي:

- الاتجاهات نحو الاستثمار في رياض الأطفال.
- طبيعة ومستوى العلاقة القائمة بين المستثمر والجهات الحكومية المعنية برياض الأطفال.
- العقبات والصعوبات التي يواجهها المستثمر في رياض الأطفال.

2- عرض آلية مقترحة تهدف إلى تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص في توسيع وتجويد التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربية.

ج. أهمية الدراسة

نالت عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الدول الغربية أهميةً ودوراً بارزاً في العقود الماضية، فقد كان لسيطرة المحافظين على السلطة في الولايات المتحدة وبريطانيا، إضافةً لانهايار وتفكك الاتحاد السوفييتي، والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، أثارها الكبيرة في خصخصة الخدمات ومنها التعليم. فأصبح الاتجاه السائد في الكثير من الدول هو توسيع وتحرير دور القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على القطاع العام في إنتاج السلع والخدمات، وذلك لما يحققه هذا الاتجاه من بعض المزايا التي من شأنها المساهمة في تحقيق وتوزيع أفضل، وإدارة أكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة، وتوفير فرص استثمارية للقطاع الخاص تمكنه من توظيف مدخراتها واستثمارها، وتحد من حركة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وتعزز قدرة القطاع الخاص في خلق فرص للعمالة الوطنية بالإضافة إلى أنه أحد الوسائل الفعالة في معالجة مشكلة العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة.

وبالرغم من أن الإطار العام للمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية متشابه، إلا أن المرونة التي تتمتع بها مؤسسات القطاع الخاص من حيث اتخاذ القرارات ونوعية المصادر وتوفرها، واختيار الكوادر البشرية المؤهلة مع تقديم المخصصات والحوافز المناسبة والمشجعة لا تتوافر لدى القطاع العام.

ثانياً: دواعي اهتمام الدول بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي

يمكن إعادة الاهتمام الدولي بالتعليم ما قبل الابتدائي إلى عاملين: العامل الأول هو الضغوط الاقتصادية على أسرة الطفل وارتفاع معدلات عمل المرأة وحاجة الوالدين للعناية المساندة أثناء خروجهما للعمل. أما العامل الثاني الذي يفسر الاهتمام الدولي بالتعليم ما قبل الابتدائي هو إدراك أهمية السنوات الأولى من عمر الطفل ومدى التأثير البالغ لتجربة التعليم ما قبل الابتدائي ذي الجودة العالية على مستقبل الطفل الأكاديمي وما يترتب على ذلك من مضامين تربوية واستثمارية. ويبرر هذا العامل حرص الدول على توسيع رقعة التعليم ما قبل

الإشارة إلى هذه المرحلة برياض الأطفال تارة والتعليم ما قبل الابتدائي تارة أخرى، هذا مع التنويه إلى مصطلحات مراحل التعليم ما قبل الابتدائي المستخدمة في دول الخليج كالاتي:

الحضانة: مرحلة الفئة العمرية من 3 إلى أقل من 4 سنوات، هذا بالرغم من إطلاق هذا المصطلح أيضاً على المؤسسات التي تحتضن فئة الأطفال من الولادة إلى أقل من 4 سنوات.

الروضة: مرحلة الفئة العمرية من 4 إلى أقل من 5 سنوات.

التمهيدي: مرحلة الفئة العمرية من 5 إلى أقل من 6 سنوات.

رياض الأطفال: أو التعليم ما قبل الابتدائي، وهي المرحلة التي تشمل الحضانة والروضة والتمهيدي أي الأطفال في الفئة العمرية من 3 إلى أقل من 6 سنوات.

القطاع الخاص: ويعني القطاع الخاص أو الأهلي المستثمر في مرحلة رياض الأطفال كمشروع تجاري غير حكومي سواء من حيث الارتباط التنظيمي، أو الارتباط الإداري، أو ارتباط الملكية نفسها. ويشمل مفهوم القطاع الخاص المنظمات والهيئات والمنشآت التي تعمل من خلال منظومة وكيانات إدارية بملكية خاصة غير حكومية، سواء كانت ملكية فردية تامة، أو ملكية جماعية على هيئة مشروعات مشتركة أو شركات المساهمة.

هـ. حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على مدى مشاركة القطاع الخاص في توسيع مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي (خلال الفترة العمرية من 3 إلى أقل من 6 سنوات) وفق التعريف المحدد في هذه الدراسة، دون الالتفات إلى الفئات العمرية الأخرى أو الأشكال الأخرى من التعليم ما قبل الابتدائي.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحديد مفهوم القطاع الخاص الذي يمكن أن يسهم في تطوير التعليم ما قبل الابتدائي في الدول الأعضاء. كما ينطرق للتجارب العالمية والعربية والإقليمية في هذا الجانب، ومظاهر الاهتمام بهذه المرحلة في الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج.

أولاً: مفهوم القطاع الخاص

الخاصة، كما أنهم تفوقوا في اختبارات التحصيل العلمي وفي القراءة والكتابة والرياضيات واللغة كتابة وقراءة [40,41,42,43].

• تدني معدلات الهدر التربوي ونسبة رسوب الطلاب الذين سبق أن التحقوا بالتعليم ما قبل الابتدائي، حيث إن أطفال الرياض غالباً ما يواصلون تعليمهم مقارنة بخروج الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم ما قبل الابتدائي من سلم التعليم قبل إتمامه [44,45,46]. وسبب هذه الفروق هو التأثير الإيجابي للتعليم المبكر في تكوين الاستعداد التربوي الذي يساعد الطفل في التعامل والتأقلم مع البيئة التعليمية في المراحل الابتدائية والتي تختلف اختلافاً جوهرياً عن بيئة الطفل المألوفة في المنزل.

• تنمية المهارات السلوكية والاستعداد العاطفي والنفسي فأطفال الروضة تفوقوا على أقرانهم الذي حرّموا من تجربة الروضة في مقاييس التكيف النفسي والسلوكي [24].

• أطفال ذوي الدخل المحدود هم أكثر الأطفال حاجة وأكثرهم استفادة من تجربة التعليم ما قبل الابتدائي حيث كشفت الدراسات الطولية التي تتبعت هؤلاء أطفال أنهم أقل رسوباً وإعادة للمراحل التعليمية، وأكثر تخرجاً من الثانوية العامة، وأقل في المشاكل السلوكية داخل وخارج المدرسة، وأقل إجراماً وسرقة، وبالتالي أقل عبئاً على الدولة، وأكثر مشاركة وأفضل إنتاجاً في سوق العمل [44,46,47].

ثالثاً: نماذج من التعليم ما قبل الابتدائي في دول العالم

في نظرة شاملة إلى مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي على المستوى الدولي، نجد أن عدداً كبيراً من الدول المتقدمة صناعياً بذلت جهوداً كبيرة في تقديم الدعم والرعاية للطفل في سنواته الأولى وحققَت مكتسبات ضخمة في رفع معدلات الالتحاق بهذه المرحلة. وتشير إحصاءات عام 2012 إلى أن غالبية الأطفال في الفئة العمرية 3-5 سنوات في كثير من الدول يلتحقون بالروضة لاعتبارها مكاناً ملائماً للنمو والتطور المتكامل للطفل، ووسيلة للإعداد العقلي والنفسي والاجتماعي لدخول المدرسة. فعلى سبيل المثال، وصلت معدلات الالتحاق بهذه المرحلة إلى

الابتدائي لجميع الأطفال وبصرف النظر عن ظروف الأسرة الاقتصادية أو عمل كلا الوالدين أو أحدهما. ويشكل هذا العامل - أو يجب أن يكون - السبب المباشر لدول الخليج للاحتذاء بهذه الدول.

وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد قام كثير من الباحثين في مجتمعات متعددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية [17] فرنسا [18] ألمانيا [19] بريطانيا [20] الهند [21] الصين [22] السويد [23,24] أستراليا [25,26] كندا [27] كولومبيا [28,29] إيرلندا [30] سنغافورة [31] كوريا الجنوبية [32] تركيا [33] اليابان [34] وبعض الدول العربية [35,36,37] بدراسة التأثيرات بعيدة وقصيرة المدى لبرامج التعليم خلال فترة الطفولة المبكرة وذلك عن طريق دراسة الأطفال الذين سبق أن التحقوا بالروضة ومقارنتهم بالأطفال الذين لم يلتحقوا بالروضة. وقد أوضحت هذه الدراسات تأثيرات إيجابية قصيرة وبعيدة المدى للمشاركة في برامج عالية الجودة [خصوصاً على أطفال الأسر منخفضة الدخل] مما ساعد في إدراك أهمية السنوات المبكرة والرفع من الاهتمام والتأييد لبرامج التعليم للطفولة المبكرة في الدول النامية وغير النامية على السواء. وبالرغم من اختلاف جنسيات الباحثين الذين أجروا هذه الدراسات واختلاف جنسيات ولغات الأطفال المدروسين وبالرغم من تعدد وتنوع مناهج هذه الدراسات فإن المراجعة الدقيقة لنتائج هذه الدراسات واستنتاجاتها تؤلف دليلاً قاطعاً على أهمية التعليم ما قبل الابتدائي وأهمية النظرة إلى ما يصرف عليه كاستثمار بشري حيث أكدت جميع هذه الدراسات أن أطفال التعليم ما قبل الابتدائي تفوقوا على أقرانهم الذين لم يلتحقوا بالتعليم ما قبل الابتدائي في الجوانب التالية:

• أطفال التعليم ما قبل الابتدائي تفوقوا على أقرانهم من الفئة العمرية نفسها في اختبارات الذكاء Stanford Binet ومقاييس PBVT [38,39]

• تحصيل الطلاب الذين التحقوا بالتعليم ما قبل الابتدائي أعلى من تحصيل أقرانهم الذين لم يلتحقوا، وأقل حاجة للدروس

الطفل، حيث يتكفل الآباء بمعظم رسوم هذه المرحلة. كما تشير الدراسات إلى أن غالبية افراد المجتمع الياباني يعتبرون النجاح في التعليم هو نجاح في الحياة، وأن التعليم يمثل للكثير من الطلاب اليابانيين المنفذ الوحيد للمكانة الاجتماعية والاقتصادية [51].

وتتضمن مرحلة ما قبل المدرسة في اليابان نوعين من المؤسسات: رياض الأطفال Yochien تحت إشراف وزارة التربية، وتقبل الأطفال من سن الثالثة إلى الخامسة وتعمل لمدة خمس ساعات يومياً، ودار الحضانة Hoikuen الخاضعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وهي مخصصة تقريباً لأطفال الأمهات العاملات، وتقبل الأطفال من سن الرضاعة حتى سن الخامسة، وتعمل 8 ساعات يومياً. وتتشابه المؤسساتان في الامكانيات المادية والمناهج والأنشطة المقدمة للطفل [52]. وتشير إحصائيات عام 2012 إلى أن نسبة التحاق أطفال الفئة العمرية (3-5) سنوات تصل إلى 88%، بينما تصل إلى 100% لأطفال ما قبل الابتدائي مرحلة التمهيدي [48].

وتلزم الدولة جميع الروضات في اليابان بالحصول على ترخيص رسمي يؤهلها للعمل تبعاً للمعايير والضوابط التي تتضمن وصفاً شاملاً لمكونات المنهج، والمعايير المهنية للموظفين وكفاءاتهم، وعدد أيام العمل خلال العام الدراسي، وساعات العمل اليومي، ومدى استيفاء المبني المدرسي والأجهزة والألعاب والأدوات التعليمية للمواصفات النمائية [57].

أما المنهج في هذه المرحلة فهو غير أكاديمي، ولا توجد إشارة إلى تعليم الحروف والأرقام ومهارات القراءة في المنهج الرسمي الذي تعتمد وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية، فالأنشطة الجماعية التعاونية تستغرق معظم اليوم، ويتم من خلالها التأكيد على النمو الاجتماعي والتدريب على العادات والاتجاهات الصحيحة. ويمثل تدريب الطفل ليكون عضواً في جماعة من أهم أهداف مرحلة ما قبل المدرسة، وفق المصطلح الياباني الذي يستخدم في تربية صغار الأطفال "شيتسوك" (Shitsuke) الذي يعني في الثقافة اليابانية تدريب الطفل على

100% في كل من ألمانيا والدانمرك وفنلندا والسويد والنمسا وفرنسا وإسبانيا وأستراليا، و97% في كل من النرويج وإيطاليا، و88% في اليابان، و84% في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما معدلات الالتحاق لأطفال السنة الخامسة (5-6) أو أطفال المرحلة السابقة للابتدائي (وما تسمى في دول الخليج بالتمهيدي) فقد وصلت في جميع الدول أعلاه إلى 100% [48].

ويتعين هنا ملاحظة أن هذه الإنجازات في حقيقة الأمر ليست اتجاهات حديثاً لهذه الدول التي يعود اهتمامها بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي إلى أكثر من قرن. فعلى سبيل المثال، قامت فرنسا بتأسيس التعليم ما قبل الابتدائي لطفل ما قبل المرحلة الابتدائية (طفل الخمس سنوات) وإلحاقه بسلم التعليم الحكومي المجاني منذ عام 1881م. واستطاعت الحكومة الفرنسية توسيع نطاق اهتمامها ليشمل جميع أطفال الثالثة والرابعة من العمر أيضاً حيث تشير إحصاءات 1999م إلى التحاق جميع أطفال الفئة العمرية (3-5 سنوات) بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، وأغلبهم في برامج حكومية مجانية. كما قامت إيطاليا بضم مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي إلى سلم التعليم في الخمسينات من القرن الماضي، وبحلول عام 1968م بدأت الحكومة الإيطالية بتوسيع مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي تدريجياً لتشمل أطفال الثالثة والرابعة [49].

ولمزيد من التفصيل، يتعين تسليط الضوء على الدول الثلاث كالتالي:

1- التعليم ما قبل الابتدائي في اليابان:

تؤكد الدراسات التربوية تميز التجربة اليابانية في مجال اكتساب الطفل لمهارات التعلم الأساسية من القراءة والكتابة والحساب والعلوم والفنون. ويشير تقرير المقارنة المعد من وزارة التربية الأمريكية أن التربية في اليابان نجحت في مجالات متعددة نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة، أحدها خبرة ما قبل المدرسة مرحلة رياض الأطفال لأكثر من 90% من الأطفال [50]، فضلاً عن التزام الآباء ومساندتهم الفعالة لتعليم

89% في عام 2001م، فإن 70% منهم يحصلون على تعليمهم مجاناً إما عن طريق الالتحاق بمدارس حكومية (37%) أو عن طريق الالتحاق بمدارس خاصة (33%) بينما تقوم الحكومة بدفع كامل الرسوم [56]. وتشير إحصائيات عام 2012 إلى أن نسبة التحاق أطفال الفئة العمرية (3-5) سنوات تصل إلى 84%، بينما تصل إلى 100% لأطفال ما قبل الابتدائي (مرحلة التمهيد) [57].

3- التعليم ما قبل الابتدائي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يشوب واقع مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في الولايات الأمريكية المتحدة كثير من الغموض ويعود ذلك لتعدد واختلاف المسميات والتصانيف، وتناثر المعلومات الإحصائية والجهات المسؤولة، وضعف التنسيق بين بيانات الولايات المتعددة، وصعوبة مسح نشاط القطاع الخاص والخيري بسبب استقلاله تنظيمياً عن الجهات الحكومية.

وتقوم جميع الولايات الأمريكية المتحدة عن طريق الأجهزة الحكومية الرقابية بمنح ترخيص لبعض الأمهات غير العاملات للاعتناء بأطفال الأسر الأخرى حيث يعمل كلا الوالدين وذلك مقابل رسوم عادة ما تكون متدنية ومنافسة لتلك الرسوم المطلوبة في مركز التعليم ما قبل الابتدائي. تسمى هذه المراكز بالعناية المنزلية home daycare وتقوم جميع الولايات الأمريكية بمحاولة تقنين النشاط الربحي لهذه المراكز واشتراط التأهيل المهني للعاملات فيها عن طريق حصولهن على شهادة أو دورة في نمو الطفل والتعليم ما قبل الابتدائي يتم تقديمها عادة في كل مدينة. كما تقوم جميع الولايات بتحديد عدد الأطفال المسموح قبولهم بناءً على معايير بيئية مثل سعة المنزل وتوافر الموارد، وغالباً ما يكون بين خمسة إلى عشرة أطفال ويضاعف هذا العدد في حالة التزام امرأتين بمهمة العناية وتوافر المعايير البيئية المطلوبة.

وتواجه أكثر الولايات صعوبات جمة في ضبط عملية الترخيص لهذه المراكز حيث تتوقع الجهات الإشرافية ومراكز البحث والإحصاء الأمريكية بأن المنازل التي توفر هذه الخدمات

السلوك المقبول والمتعارف عليه اجتماعياً [53]. ويتم ذلك من خلال التركيز على الأنشطة الجماعية أكثر من الأنشطة الفردية، فالهدف الرئيسي هو إثارة اهتمام الطفل بزملائه وأقرانه ومجتمع الروضة، ثم مجتمع المدرسة خلال مراحل العمر اللاحقة.

2- التعليم ما قبل الابتدائي في بريطانيا:

منذ أكثر من 130 سنة، بدأ التعليم الإلزامي في بريطانيا من السنة الخامسة حينما تحولت وثيقة فوستر للنظام التربوي عام 1870م إلى نظام رسمي يلزم المدارس الحكومية بتوفير التعليم المجاني ابتداء من السنة الخامسة، هذا بالرغم من مطالبة بعض المدارس الحكومية بدفع نسبة متواضعة جداً من الرسوم [54]. الأمر الذي يفسر سبب إدراج حكومة بريطانيا في الوقت الحاضر تعليم أطفال الخامسة والسابعة للصف الأول الابتدائي تحت مظلة التعليم الابتدائي primary education.

ولتحقيق غرض المقارنة مع دول الخليج، فإنه يمكن القول إن جميع أطفال بريطانيا من الفئة العمرية (5-6 سنوات) والسابقة للفصل الأول الابتدائي ملتحقون بالتعليم ما قبل الابتدائي، وليس للقطاع الخاص مساهمة تذكر، بينما تقوم الحكومة البريطانية بتمويل تعليم الأطفال الأصغر سناً من الخمس سنوات بنسبة أكبر من القطاع الخاص. ومنذ سبتمبر 1998م فإن الإدارات التعليمية في بريطانيا ملزمة نظامياً بتوفير التعليم المجاني لكل طفل في السنة الرابعة في حالة رغبة والدي الطفل، مع محاولة الحكومة رفع معدلات التحاق طفل السنة الثالثة. ويبقى الأطفال تحت الثلاث سنوات خارج مسؤولية الحكومة إلا في حالات الإعاقة والاحتياجات الخاصة [55].

وبلغت نسبة أطفال الفئة العمرية (4 سنوات) الملحقين بالتعليم ما قبل الابتدائي في عام 2001م 99%، 96% من هؤلاء الأطفال يحصلون على تعليمهم مجاناً إما عن طريق الالتحاق بمدارس حكومية (78%) أو عن طريق الالتحاق بمدارس خاصة (19%) بينما تقوم الحكومة بدفع كامل الرسوم. أما أطفال الفئة العمرية (3 سنوات) والذين بلغت نسبة التحاقهم

أو المراكز الدينية [61].

وفي الوقت الحاضر فإن الأنظمة التعليمية في جميع الولايات تؤكد على حق كل طفل أمريكي بلغ الخامسة بالالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي الحكومي والمجاني السابق للمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي والمسمى برياض الأطفال (Kindergarten) ويتم تمويله كاملاً من قبل الحكومة الأمريكية باستثناء تلك الأسر التي تختار إلحاق أطفالها بمدارس خاصة، شأنها في ذلك شأن مراحل التعليم الأخرى. ومع ذلك، فإن غالبية الأطفال في مدارس حكومية، بينما 10 % فقط في مدارس أهلية [62]. أما بالنسبة للأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات، فإنه وبالرغم من ارتفاع نسبة الإسهامات الحكومية في توفير التعليم ما قبل الابتدائي في السنوات الأخيرة، إلا أن الأسرة الأمريكية لا تزال الممول الرئيسي لتعليم أطفال ما قبل الخمس سنوات والتي تسمى بمرحلة ما قبل رياض الأطفال (Prekindergarten) أو التعليم ما قبل المدرسة (Preschool) حيث إن تقديرات عام 2001م تشير إلى أن الأسرة الأمريكية تمول 55% بينما تتشارك الحكومة الفدرالية والولايات المحلية في تمويل 45% [63].

وحسب البيانات الإحصائية الأمريكية التي تجرى كل 10 سنوات فإن معدلات الالتحاق في مرحلة ما قبل المدرسة لعام 2012 بما في ذلك البرامج الحكومية والخاصة (دون احتساب مراكز العناية المنزلية) بلغ 84% من أطفال الفئة العمرية (3-5) سنوات و100% من أطفال 6 سنوات، هذا بالرغم من تباين ضخم بين الولايات والتي أحرز بعضها نسباً عالية جداً أكثر من هذه المعدلات الوطنية وعبر المدارس الحكومية [64].

ختاماً، ومن خلال استطلاع اتجاهات وبيانات دول العالم الأخرى يتبين تشابه تلك الدول فيما يخص معدلات الالتحاق وأنماط التمويل والإنفاق الحكومي التي تم تفصيلها للدول السابقة. وقضية اليوم لدى كثير من هذه الدول هي توسيع التعليم الرسمي لضم طفل أربع السنوات (مرحلة ما قبل

لبعض الأسر العاملة دون ترخيص الحكومة تلعب دوراً مهماً في رعاية الطفولة المبكرة وسوق التعليم ما قبل الابتدائي ويصعب قياسه بشكل دقيق. وتشير تقديرات عام 1998 إلى وجود 291093 من مراكز العناية الأسرية المرخصة [58]. كما تشير إحصائيات ولاية وسكانسن (Wisconsin) على سبيل المثال إلى ضخامة هذا القطاع حيث بلغ عدد مراكز العناية والتعليم ما قبل الابتدائي في هذه الولاية 9980، يشكل ربعها تقريباً (2270) مراكز التعليم ما قبل الابتدائي، بينما تمثل الثلاثة أرباع الباقية مراكز العناية المنزلية المرخصة [59].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من المعرفة المتزايدة والبحوث العلمية المتقدمة لأهمية سنوات الطفولة المبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن السياسات والنظم المتعلقة بالخدمات الواجب تقديمها مازالت محدودة، ومقتصرة في خدماتها على فئات الأطفال المصنفين أنهم تحت خطر عال (High Risk) وعرضة لتأخر نموهم الطبيعي. ويؤكد كامرمان (Kammerman) أن الجهود المبذولة لتربية ورعاية الطفل ما قبل المدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تركز على الخدمات المحدودة بدلاً من تركيزها على وضع استراتيجيات اقتصادية وسياسات وطنية تهدف إلى الوقاية الشاملة لجميع الأطفال في هذه المرحلة. وبالتالي، فمعظم برامج الطفولة المبكرة عبارة عن مشاريع ونماذج للبحث والعرض والتحليل ورصد النتائج على المدى الطويل مثل برامج Hi-Scope و Head Start و Yale family support project وهي ليست مناسبة من الناحية الاقتصادية لتغطية عدد كبير من الأطفال [60].

ويشير Neugebauer أن نسبة الاستثمار الربحي في مراكز رعاية وتعليم الأطفال في الفئة العمرية 3-5 سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى 34%، أما النسبة المتبقية 66% فهي عبارة عن برامج تدخل مبكر يتم تقديم 17% من قبل الحكومة الفدرالية إلى الأطفال المحرومين والمعرضين للخطر، والباقي يتم تقديمه عن طريق جمعيات المجتمع المدني

الواضح مدى توافق الفئة العمرية المحتسبة هنا مع الفئة العمرية لأعداد الأطفال في البسط. ومن خلال المعلومات التي تم الحصول عليها مباشرة من رياض الأطفال الخليجية، يلاحظ نسب متفاوتة من الأطفال المقيدون هم في حقيقة الأمر أقل من 3 سنوات بينما يتم احتسابهم ضمن أطفال الفئة العمرية (3-5) في معادلة استخراج نسب الالتحاق. ولأن قيمة المقام في معادلة استخراج نسب الالتحاق في جميع دول الخليج هي أرقام تقديرية بناءً على تقديرات عامة لأعداد السكان في الشرائح العمرية المختلفة، فإن معدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج هي انعكاس لمدى دقة تلك المسوحات والتقديرات الإحصائية أكثر من كونها انعكاساً لواقع التعليم ما قبل الابتدائي ومدى انتشاره.

بالإضافة إلى ذلك يغلب على البيانات التي تنتشرها الأجهزة الرسمية المعنية بالدول الأعضاء حول التعليم ما قبل الابتدائي بأنها منقطعة وغير متكاملة حيث يلاحظ عدم توافر بيانات سنة ما أو تكرار نفس أرقام المدارس أو الأطفال أو المعلمات لسنتين متتاليتين أو توزيع الأطفال حسب الجنسية في بيانات عام دراسي ثم دمجهم في بيانات العام الدراسي التالي وغير ذلك من أوجه القصور مما يضيف إلى دواعي الحذر في التعامل مع هذه الإحصاءات.

وحين تجاوز هذه الإشكالية في دقة المعلومات وقبوله كمؤشر تقريبي لما أحرزته دول الخليج من تقدم، فإن مقارنة واقع التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج بنظيره في دول العالم، يشير إلى فروق واضحة بين مدى انتشار التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج ومدى دور القطاع الخاص في نشر وتجويد هذه المرحلة من جهة، وبين تلك الاتجاهات العالمية التي سبق استعراضها.

وتستهدف استراتيجية التنمية الشاملة البعيدة المدى لدول مجلس التعاون (2000 - 2025) التي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة (1999) إلى تحقيق مسيرة تنموية مستدامة ومتكاملة لدول المجلس في كل

الروضة) إلى نظام التعليم الحكومي العام، بينما أصبح عمر خمس السنوات بداية التعليم المجاني في كثير من الدول. كما يتبين من العرض السابق أن المحور الذي تركز عليه الدول الثلاث في التعامل مع طفل الروضة يعتمد على تقديم برامج تهدف إلى تطوير النمو المتكامل للطفل وفق الخصائص النفسية والاجتماعية والعقلية والجسمانية للطفل، وبما يتناسب مع قيم وأعراف الثقافة السائدة. وفيما يختص بمدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي، نجد أن كثيراً من دول العالم جعلت تعليم الطفل في الفئة العمرية 5-6 سنوات إلزامياً وجزءاً من التعليم الأساسي، في حين تتولى الجهات الرسمية الحكومية وبمشاركة القطاع الخاص وبعض المنظمات الأهلية في تقديم خدمات التعليم للفئة العمرية من صفر إلى 5 سنوات.

رابعاً: التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج

1- قيد الالتحاق في دول الخليج:

بسبب إشكالية دقة الإحصاءات التربوية في دول الخليج، فإنه يتعين التعامل مع معدلات التحاق الأطفال في التعليم ما قبل الابتدائي بصورة حذرة. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها إشكالية المقام والبسط في معادلة استخراج نسب الالتحاق حيث إن قيمة البسط (عدد الأطفال الملتحقين بالمرحلة) في بعض دول الخليج تشمل على خلط أرقام التعليم ما قبل الابتدائي بأرقام أنواع أخرى من التعليم مثل مدارس تحفيظ القرآن أو الحضانة أو مؤسسات الضمان الاجتماعي التي لا يتم احتسابها في بعض دول الخليج الأخرى ضمن تعريف التعليم ما قبل الابتدائي (رياض الأطفال). والغالب أن هذا التباين فيما يجب أو لا يجب احتسابه تحت تعريف التعليم ما قبل الابتدائي موجود أيضاً ضمن بيانات الدولة الواحدة، الأمر الذي يفسر اختلاف بيانات بعض الدول لنفس السنة، ويفسر أيضاً بعض أنماط النمو الكمي المتناقضة والتي يصعب تفسيرها.

أما بالنسبة لإشكالية المقام (عدد السكان من الفئة العمرية المماثلة للأطفال الملتحقين بالمرحلة) فإنه من غير

معلومات [65].

وتؤكد دولة الامارات على دور القطاع الخاص في التعليم، ووفرت له كافة التسهيلات الممكنة التي تساعده علي البقاء والتوسع والنمو، كما جاءت الإجراءات التنظيمية لعملية قبول أبناء الوافدين بالمدارس الحكومية والتي قامت الجهات المعنية بإصدارها، حافزا قويا للقطاع الخاص علي إنشاء العديد من المدارس الخاصة لتستوعب أطفال الجاليات بالإضافة إلى نسب مرتفعة من أطفال الأسر الإماراتية [66]. وبلغ عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال في القطاع الخاص في دولة الإمارات إلى 133332 طفل، في حين بلغ عددهم في القطاع الحكومي 33265 للعام الدراسي 2013 / 2014، ويمثل نسبة الأطفال في مرحلة الروضة 19% من عدد الطلاب الملتحقين في لقطاع الخاص [67].

وفي مملكة البحرين يلتحق الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن القبول في المرحلة الابتدائية في رياض الأطفال الخاصة، وتنقسم إلى فترتين هما: فترة الحضانة: وهي للأطفال من سن الرضاعة إلى الثالثة من العمر وتشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفترة رياض الأطفال: وهي للأطفال من سن الثالثة إلى ما قبل السادسة من العمر وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم. وبلغ عدد أطفال الحضانة والروضة للعام الدراسي (2012/2013) 18639 طفل وطفلة جميعهم في مؤسسات قطاع خاص [68].

ويخرج التعليم في هذه المرحلة عن نطاق السلم التعليمي النظامي [69]، حيث تتم إدارته من قبل القطاع الخاص، بإشراف وزارة التربية والتعليم. وتختلف رياض الأطفال الخاصة باختلاف النظم التعليمية التي تنتهجها والجهات التي تتبعها. وتقسم رياض الأطفال وفق التقسيم العام لمدارس القطاع الخاص على النحو الآتي:

1- المدارس الخاصة الوطنية: وهي المدارس التي يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل المواطنين البحرينيين أو بالاشتراك مع غير البحرينيين بقصد التعليم والتنشيف وفقاً للمناهج الوطنية أو

المجالات، غايتها الارتقاء المتواصل بنوعية الحياة وتلبية احتياجات التنمية في كل دولة، وتعميق التنسيق بين أنشطة خطط التنمية الوطنية في الدول كلها. وينبثق من استراتيجية التنمية الشاملة ما تقوم به اللجنة المكلفة بموضوع التربية في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، وتحديدًا زيادة الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة بمختلف أنواعها، وتيسير حصول جميع الأطفال عليها بالسبل الممكنة من خلال تحقيق الأهداف الأتية:

- العمل من أجل إتاحة الفرصة أمام جميع الأطفال للالتحاق برياض الأطفال والمرحلة التمهيديّة بكل السبل الممكنة.
- التوسع في نشر رياض الأطفال وتشجيع القطاع الخاص على التوسع فيها تحت إشراف تربوي من قطاعات التعليم المعنية.
- تطوير برامج التربية في مرحلة ما قبل المدرسة في ضوء نتائج البحوث العلمية الحديثة حول النمو العقلي واللغوي وبناء الاستعداد للتعلم عند الأطفال.
- توفير برامج دراسية قبل الخدمة على المستوى الجامعي لإعداد معلمات ومربيات رياض الأطفال.
- رفع الكفاءة المهنية لمعلمات ومربيات رياض الأطفال أثناء الخدمة إلى المستوى الذي يؤهلن علمياً وتربوياً للعمل.
- إعداد برامج تربوية وتعليمية شاملة لأنواع النشاط اللغوي والعلمي والفني والبدني تبث من خلال القنوات التلفزيونية، بحيث يستفيد منها - بصورة خاصة - الأطفال الذين لا تتاح لهم الفرصة للالتحاق بالرياض.

وبالنظر إلى بعض الأمثلة على الاهتمام والتوجه إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي بشكل خاص نجد ما يلي:

في دولة الإمارات العربية المتحدة، أظهرت دراسة إدارة البحوث والدراسات التربوية بوزارة التربية والتعليم الاماراتية في عام 2013، أنه خلال 40 عاماً، ارتفع عدد رياض الأطفال الحكومية من سبع إلى 124 روضة على مستوى الدولة، فيما ارتفع عدد الأطفال المواطنين من 2135 ليصل إلى 29 ألفاً و541 طفلاً، وارتفع عدد المعلمات من 73 معلمة إلى 2304

والمشاركة في تعليم الطلاب.

- تفعيل وظائف الهياكل المدرسية في إشراك المجتمع في الأنشطة المدرسية.
- تأسيس شراكات متينة واتصالات فعالة بين وزارة التعليم ومؤسسات التعليم العالي والتدريب الفني والمهني للارتقاء بالتعليم العام.
- تأسيس شراكات بين وزارة التعليم والقطاع الخاص لدعم عمليات التعليم والتعلم.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في تطوير التعليم العام.
- تعزيز شأن المؤسسات الإعلامية في تطوير التعليم العام.

أما في قطر، فتضم رياض لأطفال مرحلتين: روضة وتمهيدية، تستقبل الأطفال في الفئة العمرية (4-5). ويشهد التعليم الخاص في دولة قطر زيادة مطردة في أعداد الأطفال الملتحقين وفي عدد مؤسسات رياض الأطفال الخاصة حيث تشير إحصاءات عام 2012 إلى التحاق 26222 طفل في 143 روضة أطفال خاصة، في حين يلتحق 6982 طفل فقط في 51 روضة أطفال حكومية. ويعود ذلك إلى نظام القسائم التعليمية للطلبة القطريين التي تقدمها دولة قطر للمواطنين في حالة التحاق أبنائهم في المدارس الخاصة، وتفضيل أولياء الأمور لدراسة أبنائهم في المدارس الخاصة لاكتساب اللغة الإنجليزية وكذلك اعتقاداً منهم بأن المدارس الخاصة تقدم تعليماً نوعياً أفضل، فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي للدولة وما صاحبه من الزيادة المطردة في أعداد الوافدين للعمل في الدولة ومرافقة أطفالهم في الفئة العمرية المتزامنة مع مرحلة رياض الأطفال [71].

كما تتولى وزارة التربية والتعليم في الكويت مهام توسيع وتجويد رياض الأطفال التي تستقبل الأطفال في الفئة العمرية في سن (4-5) وتستغرق عامين تنقسم إلى مستويين دراسيين (المستوى الأول والمستوى الثاني)، وتتوافر ثلاثة أنواع من رياض الأطفال الخاصة: عربية، ثنائية اللغة، وأجنبية. ويلاحظ

استناداً إلى المناهج التي تجيزها الوزارة تحت إشرافها وتخدم بالدرجة الأولى الطلبة البحرينيين. وتضم هذه المدارس المراحل التعليمية المختلفة بدءاً من مرحلة الروضة. وتطبق هذه المدارس نظام ثنائي اللغة حيث يُعنى في تدريس المواد الدراسية باللغتين العربية والإنجليزية.

2- المدارس الخاصة الأجنبية: وهي المدارس التي يتم إنشاؤها وإدارتها وتمويلها أشخاص أو مؤسسات أجنبية الموجودة في دولة البحرين أو بالاشتراك مع أشخاص بحرينيين بقصد التعليم والتثقيف وفقاً لمناهج وإشراف تربيوي أجنبي وتخدم بالدرجة الأولى الأطفال الأجانب. وتضم هذه المدارس أيضاً المراحل التعليمية المختلفة بدءاً من مرحلة الروضة.

3- مدارس الجاليات الأجنبية: وهي المدرسة التي يتم إنشاؤها وتمويلها من قبل الجاليات الأجنبية في دولة البحرين بقصد تعليم أبنائها فقط.

بينما تتضمن استراتيجية التعليم المعتمدة من وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية على توجهات طموحة لزيادة دور القطاع الخاص في تمويل وتوفير التعليم لمرحلة رياض الأطفال [70]. ومن ضمن الأهداف الاستراتيجية والسياسات المحددة المنصوص عليها في تحقيق التوسع في مرحلة رياض الأطفال وتشجيع القطاع الخاص الآتي:

- تطوير إطار عمل لتوفير التعليم لمرحلة رياض الأطفال لجميع الأطفال في المملكة.
- زيادة الاستيعاب للتعليم في مرحلة رياض الأطفال من خلال المدارس الحكومية والأهلية لتشمل جميع المراحل العمرية المناسبة.
- تحسين جودة التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية للتعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- تعزيز مجالات التعاون مع الأسر والمجتمعات المحلية في دعم ثقافة التعلم. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:
- بناء قنوات اتصال فعالة مع الأسر ودعم قدراتها على الدعم

معلومات عن واقع مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي واستقراء اتجاهات أفراد العينة حول بعض المقترحات التي يمكن توظيفها في تعزيز دور القطاع الخاص وتفعيل مساهمته في مجال التعليم ما قبل الابتدائي. ورغبة في أن تكون الأداة شاملة لجميع التفاصيل المرتبطة بمشكلة الدراسة، عمد فريق البحث إلى مراجعة وتحليل الدراسات السابقة والاتجاهات العالمية الحديثة في مجال مشاركة القطاع الخاص في التعليم بشكل عام، والتعليم ما قبل الابتدائي بشكل خاص، ومن ثم وضع محاور الأداة وبنودها التي خضعت لمزيد من المراجعة والتحكيم والتجريب والتعديل لتشمل في صورتها النهائية على 24 بنداً مقسمة إلى 3 محاور كالتالي:

- محور الاتجاهات نحو الاستثمار في رياض الأطفال، وتكون من 11 بنداً.
- محور طبيعة العلاقة بين المستثمر والجهات الحكومية المعنية برياض الأطفال، واشتمل على 5 بنود.
- محور العقبات والصعوبات التي يواجهها المستثمر في رياض الأطفال، وتكون من 8 بنود.
- 2- تحليل المحتوى: تحليل محتوى التقارير الدورية حول مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج، وكذلك تقارير الدول المتقدمة في هذه المرحلة تحقيقاً لهدف الدراسة حول إجراء المقارنات بين دول الخليج ودول العالم. وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال البيانات المنشورة من قبل الدول الأعضاء والمنظمات التربوية وتحديدًا التقارير الإحصائية من منظمة اليونسكو.

- 3- الزيارات الميدانية: زيارة القيادات التربوية المعنية بالإشراف على مؤسسات رياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم بالدول الأعضاء وإجراء مقابلات غير مقننة معهم لمناقشة الصعوبات والإشكاليات الحالية التي تم حصرها عبر مقابلات المستثمرين، وكذلك التعرف على مرئياتهم حول نظم وسياسات الدول الأعضاء إزاء مشاركة القطاع الخاص في توسيع وتجويد مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي.

إقبال أولياء الأمور على إلحاق أطفالهم بالرياض حيث بلغ عدد الأطفال المقيدون برياض الأطفال الحكومية والخاصة في عام 2012 83044 طفلاً منهم 44381 في القطاع الحكومي بنسبة 53%، و38663 في القطاع الخاص بنسبة 46.6%. وقد بلغ معدل القيد الصافي 82.5% في عام 2012، يمثل الكويتيين ما نسبته 66%. وتعتبر نسبة القطاع الخاص مرتفعة نسبياً ويعكس ذلك توجه أولياء الأمور لإكساب أبنائهم اللغات الأجنبية ولاعتقاد البعض بأفضلية التعليم الخاص عن التعليم الحكومي من حيث الجودة [72].

4. الطريقة والإجراءات

أ. منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يتناول الظاهرة بالبحث والتحليل المنظم للكشف عن خصائصها وفهم العلاقات المتبادلة بين متغيراتها. وفي إطار هذا المنهج، عمد الباحث إلى توظيف أسلوب تحليل محتوى التقارير العلمية والرسمية المنشورة حول مشكلة الدراسة، وإلى فحص وتحليل الأدبيات التربوية والاجتماعية المعنية بدور مشاركة القطاع الخاص في تعزيز التعليم ما قبل الابتدائي، وخصوصاً الدراسات السابقة والتجارب المستحدثة في هذا المجال، بالإضافة إلى تحليل نظم وسياسات التعليم في دول الخليج، ومسح الوثائق وإجراء مقابلات شبه مقننة مع القيادات التربوية في الأجهزة الحكومية والمستثمرين في القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. عينة الدراسة

تكونت العينة من 5 مستثمرين في رياض الأطفال من كل دولة من دول مجلس التعاون وبلغ مجموع أفراد العينة 30 فرداً 12 نساء و18 رجال.

ج. أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في جمع المادة العلمية على توظيف الأدوات التالية:

- 1- استمارة مقابلة شبه مقننة (ملحق رقم 1) وتهدف إلى جمع

5. النتائج ومناقشتها

أولاً: واقع مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي: للإجابة على السؤال الخاص بواقع مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي في دول الخليج العربية، فقد كشفت الدراسة عن النتائج الآتية:

1- الاتجاهات نحو الاستثمار في رياض الأطفال:

تمحورت أسئلة المحور الأول حول الاتجاهات نحو الاستثمار في رياض الأطفال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتضمنت بنود المحور أسئلة حول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وهل رياض الأطفال مشروع مستقل بذاته أم هو ضمن مشروع تربيوي لمرحلة تعليمية أخرى. كما تضمن المحور أسئلة عن تقييم المستثمرين للعائد المادي والمردود

الاجتماعي ونسبة استثمار كل من الذكور والاناث في رياض الأطفال. وأظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن معظم المستثمرين في رياض الأطفال ينظرون إلى هذا الاستثمار كمشروع تجاري بالدرجة الأولى، ما عدا بعض المستثمرين الذين بدأوا المشروع لأسباب اجتماعية تربية مثل تأسيس روضة متميزة ومختلفة في منهجها التربوي عن المناهج المتبعة، أو توفير فرص عمل للنساء الخريجات سواء من عائلة المستثمر أو المواطنين الأخريات.

وللإجابة عن السؤال حول هل تم القيام بدراسة جدوى اقتصادية، يعرض الجدول رقم (1) اجابات المستثمرين في رياض الأطفال من كل دولة من دول الخليج العربي.

جدول 1

دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع رياض أطفال خاصة في دول الخليج العربي (ن = 30)

الدولة	نعم	لا
البحرين	5	-
قطر	-	5
الكويت	5	-
عُمان	5	-
الامارات	5	-
السعودية	4	1
المجموع	24	6

ويلاحظ في الجدول أن قطر هي الدولة الوحيدة التي لم يجر أحد من المستثمرين دراسة جدوى اقتصادية لمشروعهم. ويبرر أفراد العينة عدم الحاجة لدراسة الجدوى كون عامل الطلب لخدمات رياض الأطفال عالي جداً، مما يوفر فرصة النجاح للمشروع بصرف النظر عن كفاءة مفردات الاستثمار مثل الموقع أو المبنى أو هيئة التدريس أو المنهج. وأشار المستثمرون من الكويت إلى الاستعانة بمكاتب متخصصة لإجراء دراسات الجدوى قبل إطلاق مشاريعهم. كما أضاف أفراد العينة من سلطنة عُمان إن دراسة الجدوى متطلب لابد من القيام به للحصول على قرض من البنك. أما في الامارات فجميع المستثمرين قاموا بدراسة الجدوى لمشاريعهم التربوية والتي تضمنت الروضة كمرحلة من المراحل الدراسية. وفي السعودية

ذكر ثلاثة من المستثمرين أن مشاريعهم بدأت صغيرة كروضات، ولكن بعد تحويله إلى مشروع يضم مراحل تعليمية مختلفة، تم اجراء دراسة الجدوى الاقتصادية. وأفاد جميع المستثمرين أن نتائج الدراسة كانت جيدة ومشجعة للاستثمار، بل إن بعض المستثمرين من دولة الامارات أفادوا أن النتائج بعد التنفيذ كانت أفضل من التوقعات. وذكرت احدى المستثمرات في السعودية ان نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية كانت خاطئة والمشروع في البداية كان خاسراً لمدة 3 سنوات.

وفيما يختص بصعوبات الاستثمار، أوضحت نتائج المقابلات الشخصية أن الصعوبات تمحورت في التالي:

- ندرة المكاتب الفنية الاستشارية التي تقدم خدمات بأسعار معقولة لمن يريد الاستثمار في رياض الأطفال، أو عدم وجودها

في بعض الدول.

مقارنة بالدول الأخرى أفادوا بأنهم لم يجدوا صعوبة في الاستعانة بالمكاتب المتخصصة لإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لتوفير المعلومات الإحصائية عن عدد المدارس الخاصة ونوعيات السكان الذين تستقطبهم المدارس الخاصة (المستوى الاجتماعي المرتفع، جنسية "البدون" أو الوافدون)، والتكلفة المتوقعة. أما المعايير التربوية المطلوبة فهي متوفرة لدى وزارة التربية بالكويت ومن السهل الحصول عليها وتقديمها لهذه المكاتب الاستشارية للاستفادة منها في تنفيذ المشروع.

وبالرغم من الصعوبات التي تم ذكرها سابقاً، إلا أن معظم المستثمرين عبروا عن رغبتهم في التوسع وإنشاء روضات أخرى في المستقبل. كما بينت نتائج المقابلة الشخصية اختلافاً بين المستثمرين حول كون رياض الأطفال مشروع مستقل أو مرحلة ضمن مشروع تربوي متكامل، فجميع المستثمرين في الكويت والإمارات وعمان أفادوا بأن رياض الأطفال عبارة عن مرحلة ضمن مشروع تربوي متكامل في حين أن معظم المستثمرين (4 من 5 مستثمرين) في البحرين وقطر كانت روضاتهم عبارة عن مشاريع مستقلة بذاتها. أما في المملكة العربية السعودية فأفاد 3 من 5 مستثمرين أنهم بدؤوا المشروع كروضة مستقلة ثم تم التوسع لاحقاً وبصورة تدريجية لتصبح رياض الأطفال مرحلة ضمن مراحل تعليمية أخرى في المشروع.

وتشير المعلومات أن العائد المادي من رياض الأطفال محدود، ويتراوح المردود المادي حسب إفادة بعض المستثمرين بين 10% إلى 15%، من راس المال بل إن بعضهم يعتقد أنه إذا وصلت الروضة إلى حد تغطية تكاليفها، فهذا بحد ذاته نجاح وذلك للتكلفة العالية التي تتطلبها مرحلة رياض الأطفال مقارنة بتكلفة مراحل التعليم أخرى. ويشير بعض المستثمرين في الدول التي تحدد فيها منافسة القطاع الخاص مثل البحرين أن المشروع عبارة عن مخاطرة، وذلك بسبب عدم معرفة عدد الأطفال للسنة القادمة واحتمال إنشاء رياض أطفال أخرى قريبة من موقع المؤسسة بالإضافة إلى صعوبات أخرى مثل عدم تسديد بعض أولياء الأمور للرسوم بالروضة. ويتفق جميع

معظم وزارات التربية والتعليم في دول الخليج لا تقدم أي نوع من المساعدة الفنية المفيدة في دراسة الجدوى الاقتصادية وخصوصاً توفير المعلومات اللازمة لإجراء الدراسة مثل الإحصائيات الخاصة بعدد رياض الأطفال ومواقع الروضات وأعمار الأطفال ونسبة الملتحقين منهم في الروضات.

تأخر بعض الوزارات في الموافقة على تنفيذ المشروع إذا يضطر المستثمر أن يستأجر مبنى للروضة لمدة تتراوح بين 6 شهور إلى سنة ويدفع الإيجار قبل أن يحصل على التصريح الرسمي لافتتاح الروضة.

معطيات دراسة الجدوى الاقتصادية تتغير بصورة دائمة بسبب تنافس المستثمرين، وخاصة في الدول التي تقل فيها روضات حكومية مثل قطر أو تلك التي لا تتوفر فيها روضات حكومية مثل عمان والبحرين، أو التي تكون الروضات الحكومية فيها مقتصرة على موظفات وزارة التربية والتعليم مثل السعودية. فالمستثمر مهدد دائماً بإنشاء روضة قريبة من موقع روضته، والوزارة لا توفر الحماية الكافية من ناحية وضع قوانين لتقنين المواقع الجغرافية والأحياء التي هي بحاجة أو عدم حاجة لرياض أطفال جديدة. ويشير أحد المستثمرين من مملكة البحرين أن المنافسة بين المستثمرين في مملكة البحرين حادة جداً حيث زاد عدد رياض الأطفال واصبحت مكتظة في مناطق جغرافية قريبة من بعضها.

القوانين والأنظمة التي تضعها بعض الوزارات غير واضحة ومكلفة وغير مناسبة، ولا تتم المتابعة لاحقاً من قبل الوزارة للتأكد من تنفيذها. كما أن المستثمر قد يُفاجأ بكثير من التعديلات على هذه الأنظمة بعد البدء في تنفيذ المشروع.

عدم معرفة بعض المستثمرين بما تقدمه الحكومة من دعم لمثل هذه المشاريع التربوية. ويذكر أحد المستثمرين من المملكة العربية السعودية أنه لم يعلم عن المنحة المادية المقدمة من الوزارة إلا بالصدفة وبعد مرور ثلاث سنوات من إنشاء الروضة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المستثمرين في دولة الكويت

حسب افادة أفراد العينة من 5-10% في الكويت إلى 35% في سلطنة عُمان. وهذه النسبة مقتصرة على إفادات العينة ولا تمثل إحصاءات رسمية.

2- العلاقة بين المستثمر والجهات الحكومية:

هدفت أسئلة المقابلة الخاصة بالعلاقة القائمة بين المستثمر والجهات الحكومية المعنية برياض الأطفال إلى الكشف عن مستوى وطبيعة العلاقة من حيث كونها علاقة دعم، أو تعاون، أو اشراف، أو مراقبة، أو تسلط، أو إهمال وعدم تدخل. وذلك من خلال السؤال عن أنواع الدعم والجهات الحكومية المشرفة على رياض الأطفال وعدد الزيارات الإشرافية التي تقوم بها الجهات الحكومية ومدى استفادة المؤسسة من هذه الزيارات. وبوضوح الجدول رقم (2) رؤية المستثمرين لطبيعة العلاقة مع الجهات الحكومية.

المستثمرين أن وجود الروضة مهم لإكمال الخدمة للأسر التي لديهم أبناء في مدارسهم، وكذلك كرافد يسهم في تسجيل الأطفال للمراحل اللاحقة.

ويتفق غالبية المستثمرين بأن المردود التربوي يأتي في مقدمة الأهداف بالإضافة إلى المردود الاجتماعي المتمثل في توفير فرص عمل وتخفيف الاعتماد على المربيات الأجنبية ومساعدة المرأة العاملة بتوفير مكان آمن لرعاية طفلها. وأضافت إحدى المستثمرات أن الهدف من انشاء مشروعها هو تقديم نظام تعليمي بديل يركز على تعديل اتجاهات وسلوكيات خاطئة في المجتمع.

وتشير نتائج المقابلة الشخصية أنه بالرغم من أنه لا يوجد هناك أي تمييز في استثمار المرأة في التعليم، إلا أن معظم المستثمرين أفادوا بأن النسبة الأعلى من المستثمرين في هذا القطاع من نصيب الرجال. وتراوحت نسبة استثمار النساء

جدول 2

طبيعة العلاقة بين المستثمر والجهات الحكومية المعنية برياض الأطفال في دول الخليج العربي (ن = 30)

عدد الروضات	الدولة	طبيعة العلاقة
5	الكويت	دعم وتعاون
5	الامارات	دعم
5	السعودية	اشراف
5	البحرين	مراقبة
5	قطر	اهمال وعدم تدخل
30	جميع الدول	المجموع

توضيح المنهج المستخدم دون تقديم خدمات استشارية فنية، بالإضافة إلى محدودية الدورات التدريبية التي تقدمها الوزارة للمعلمات في رياض الأطفال التي يدورونها.

أما في قطر، فقد أشار جميع المستثمرين ان علاقتهم بالجهات الحكومية تقع في المستوى الخامس، أي علاقة إهمال وعدم تدخل مع فترات متقطعة من المراقبة. وتجدر الإشارة إلى أن عدم تدخل الوزارة في رياض الأطفال قد يعود إلى الطبيعة الديموغرافية لأطفال دولة قطر، إذ يشكل عدد الأطفال الوافدين، حسب إفادة المستثمرين، حوالي ثلثي عدد الأطفال في الروضات الخاصة مما يفسر عدم تقديم الجهات الحكومية خدمات لمؤسسات فتحت أساساً لخدمة الوافدين أكثر من كونها

ويتضح من الجدول أن طبيعة العلاقة تختلف من بلد إلى آخر، ففي البحرين يميل المستثمرون إلى تقدير العلاقة في المستوى الرابع (علاقة مراقبة) إذ تقوم المشرفة من الوزارة بزيارة الروضة مرة واحدة في السنة، وذلك لقلّة الكوادر البشرية في الوزارة. ويتفق المستثمرون أن المشرفة قد تكرر الزيارة إذا كانت نتيجة الزيارة الأولى غير مرضية. وعبر الجميع عن عدم استفادتهم من الزيارة لأنها زيارة مراقبة (تفتيش) فقط. ويذكر أفراد العينة أن عمل الجهاز الإشرافي في الوزارة يتركز في توضيح ضوابط الترخيص لإنشاء روضة، ثم اعطاء الترخيص أو منعه. كما لا تقدم الجهات الحكومية أي دعم فني أو مادي. ومن الناحية المنهجية، يذكر المستثمرون أن الوزارة تشترط على المستثمر

وفي سلطنة عمان يصف المستثمرون الذين تمت مقابلتهم بأن العلاقة مع وزارة التربية والتعليم علاقة تشجيع ودعم. فالوزارة تساعد أصحاب المدارس والروضات بالتنسيق مع الحكومة لتسهيل إجراءات الحصول على أراضي بالمنح أو التأجير، كما تسهم الوزارة في الدعم من خلال التنسيق مع الجهات المعنية مثل البلدية والكهرباء والتلفون ودار الهجرة والتجنيس للحصول على رخصة العمل للمعلمين، بالإضافة إلى ما تقدمه الوزارة من تسهيلات أخرى مثل تخفيض الرسوم على المناهج المدرسية والحافلات وتمييز المدارس الخاصة عن المشروعات التجارية البحتة.

وبالنسبة للدعم الفني، فالوزارة في سلطنة عمان تساهم في عملية الإشراف بإرسال موجهات عمانيات إلى رياض الأطفال بمعدل زيارتين أو أربع زيارات سنوياً. وعبر أفراد العينة ان الزيارات مفيدة لكون الموجهات مواطنات حصلن على تدريب في رياض الأطفال ولديهن معرفة بالتعامل مع الطفل العماني. وتطبق الروضات الخاصة المنهج المعتمد من الوزارة بالإضافة إلى ما تقدمه الروضة من مناهج أخرى في اللغة الانجليزية. وتقع جميع الروضات الخاصة تحت إشراف قسم التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم ماعدا مدارس الشرطة السلطانية وروضاتها، إذ تمدها الوزارة بالمناهج والخبرات دون الإشراف المباشر.

أما في دولة الامارات العربية المتحدة، فتنتم العلاقة عموماً بين المستثمر والجهات الحكومية الممثلة بوزارة التربية والتعليم بأنها علاقة تعاون قد يرافقها بعض التسلط حسب إفادة بعض المستثمرين. وتتضح علاقة التعاون في التسهيلات التي تقدمها الوزارة من ناحية رخص العمل للمعلمين والمعلمات. ويذكر المستثمرون أن الدعم الفني الذي تقدمه الوزارة محدود، فالدورات التدريبية تُقدم في أوقات غير مناسبة خلال أيام الدراسة، ولا يمكن للمدرسة أو المعلمات الاستفادة منها. كما يقوم الموجهون والموجهات بزيارات محدودة للمدارس لا تتعدى زيارة أو زيارتين في العام الدراسي، ولا يستفاد من هذه الزيارات

مؤسسات لخدمة الأسرة القطرية. أما عن الدعم المادي، فيذكر أفراد العينة أن الروضات الخاصة معفاة من رسوم الكهرباء والماء بالإضافة إلى أنها تستلم دعم سنوي من الدولة. ويشير المستثمرون أن هذا الدعم المادي بدأ يتناقص سنوياً، فالدولة خصصت سابقاً مبلغ مليوني ريال كدعم للروضات الخاصة، إلا أن تزايد عدد الروضات وبقاء المبلغ كما هو أدى إلى التقليل التدريجي للدعم الخاص بكل روضة. وأضاف أفراد العينة أن الحكومة تتكفل بدفع راتب المدير، أو إحدى المعلمات. كما يتجلى الدعم المادي أكثر في القسائم التي تقدمها الدولة للأسر القطرية في حالة اختيار إلحاق أبناءها برياض الأطفال الخاصة مما ساهم كثيراً في رفع معدلات الطلب على رياض الأطفال الخاصة على نحو لا مثيل له في بقية دول الخليج. وبالنسبة للدعم المنهجي، فالوزارة تعطي الروضة الخاصة صورة من المنهج دون تقديم أي دورات تدريبية للمعلمات، كما يقوم قسم التعليم الأهلي بالوزارة بإرسال مشرفة مرة أو مرتين في السنة. ولم يتضح من الإجابات مدى استفادة المؤسسة من هذه الزيارات.

ويعتبر الوضع في الكويت في مجال طبيعة العلاقة بين المستثمر والجهات الحكومية متميزاً مقارنة بدول الخليج الأخرى، إذ ينظم الاتحاد الكويتي للمدارس الخاصة والمعاهد طبيعة هذه العلاقة ويعمل كحلقة وصل بين المدارس الخاصة ووزارة التربية. وتزود الوزارة المدارس والروضات الخاصة بالمديرين والمديرات، كما تزود الوزارة المدارس والروضات العربية بالمناهج. وتقدم الدولة أراضي كمنح للمدارس الخاصة، بالإضافة إلى الدعم المادي مثل التأجير بعيد المدى. وفيما يختص بالإشراف والتوجيه الفني، فالوزارة تتولى الإشراف من خلال زيارة الموجهين للمدارس الخاصة بما فيها الروضات بمعدل 3 مرات في العام الدراسي. ويشير المستثمرون إلى أنه بالرغم من العدد المحدود للزيارات، إلا أن المدارس والروضات تستفيد منها فنياً بالإضافة إلى استفادتها من الدورات التدريبية التي تقدمها الوزارة في مجال تربية الطفولة المبكرة.

منخفض لبناء المدرسة غير منصف، إذ أن المستثمر مهدد بقانون آخر ينص على أن من حق الجهة الحكومية أخذ المبنى متى ما وجدت الحاجة إلى ذلك. وقد يحدث أن تتنازل الحكومة عن الأرض ولكن باستثناءات وفي حالات خاصة.

وفيما يختص بالدعم المنهجي، يشير أفراد العينة أن الوزارة تقدم للروضة صورة من المنهج المعتمد ولا تقدم أي دورات أو برامج تدريبية لمعلمات الروضات الخاصة. بل كثيراً ما تفاجأ الروضات بقرارات لا بد للروضات الخاصة من تنفيذها مثل منع الرحلات لأطفال الروضة. ويتقاسم الإشراف على الروضة موجهتان: الموجهة الإدارية وتحضر مرة في الشهر، والموجهة الفنية التي تحضر مرة سنوياً. ويتسم هذا الإشراف عموماً بالموسمية وعدم الاستمرارية. وعن مدى الاستفادة أفاد أفراد العينة أن الأمر كله يعود للمشرفة نفسها، فقد تكون المشرفة عائقاً يقف أمام التطوير وقد يكون لها دور في تطوير أداء المعلمات.

3- الصعوبات والعقبات التي يواجهها المستثمر في رياض الأطفال:

يضمن الجزء الثالث من استمارة المقابلة على ثمان أسئلة تمحورت جميعها حول العقبات والصعوبات التي يواجهها المستثمر في رياض الأطفال كمشروع تجاري. وتعددت الأسئلة لتشمل معظم أنواع الصعوبات المرتبطة بالجهات الإشرافية والقوانين والأنظمة واللوائح والترخيص واجراءاته، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالكوادر العاملة في الروضة وأولياء الأمور واتجاه المجتمع نحو الروضة وتقييم المستثمر نفسه لمرحلة الروضة كمشروع تجاري مقارنة بالمراحل التعليمية الأخرى.

ويشير معظم المستثمرين في البحرين إلى إشكاليات عسيرة مرتبطة بأسلوب الإشراف والمتابعة والتقييم. ويتصدر هذه الإشكاليات عدم استفادة الكادر الوظيفي (معلمات ومديرات) من الزيارات الإشرافية التي تأخذ شكل التفتيش والبحث عن الأخطاء مع غياب محاولة التطوير لأداء الكادر الوظيفي. وذكر المستثمرون أن علاقة الدولة مع المستثمر في رياض الأطفال

حسب تقدير عينة الدراسة. أما عن الدعم المنهجي، فيشير أحد المستثمرين إلى محدودية هذا الدعم، فالكتب المدرسية لا تُمنح، وإنما يشتريها أصحاب المدارس بتكلفة الطبع. وفيما يختص بالدعم المادي مثل منح أو تأجير أراضي لتشييد مدارس وروضات، فالأمر يعتمد على النظام المحلي لكل أمانة وليس هناك نظام عام لدولة الامارات.

كما عبر بعض المستثمرين عن حاجتهم إلى دعم الوزارة في إيجاد عقود عمل تشترط على المعلم والمعلمة البقاء في نفس المدرسة فترة كافية وعدم التسرب في حالة الحصول على عرض آخر، فالمستثمر عندما يخصص ميزانية لتطوير المعلمات في مدرسته أو روضته، بحاجة إلى حماية وضمان لبقاء هؤلاء في مدرسته بعد تدريبهم وتأهيلهم.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، أظهرت إجابات المستثمرين والمستثمرات أن العلاقة بينهم وبين الوزارة تقع في المستوى الثالث الإشرافي. فالوزارة لها أنظمتها وقوانينها، وعلى المدارس والروضات الإيفاء بها. وأفادت إحدى المستثمرات أن الخطط الإشرافية لدى الوزارة محدودة لأن الموجهات غير مؤهلات فنياً بدرجة كافية تؤهلن للقيام بدورهن من ناحية التقييم والتوجيه والتطوير للبرامج التي تقدمها الروضات الخاصة. وأضافت إحدى المستثمرات أنه يمكن أن تتسم العلاقة بالتعاون غير المباشر مع الوزارة وذلك من خلال استفادة الروضات الخاصة من خبرة بعض الروضات الحكومية المتميزة. أما عن الدعم المادي، فالوزارة تقدم دعماً محدوداً للمدارس وليس للروضات. ويعتمد الحصول على هذه المعونة على تقييم الموجهات لمدى كفاءة المدرسة واستحقاقها لهذا الدعم. وتذكر إحدى المستثمرات أنها علمت عن أمر هذه المعونة بالصدفة، بينما أشارت أخرى إنها تعلم عن هذه المعونة وتفضل أن لا تحصل عليها حتى لا يزيد تدخل المشرفات في برامج روضتها، فالتجديد والإبداع غير مقبول لدى الجهات المشرفة حسب تقديرها. وذكر جميع المستثمرين ان الدعم المادي للقطاع الخاص محدود، فالقانون الذي يمنح المرفق (الأرض) بسعر

صعوبات كثيرة ويفقد المستثمر خصوصية استثماره الذي يريده أن يوافق خيار المستهلك وحكمه ورغبته.

وفيما يختص بالصعوبات المرتبطة بالمعلمة، فالصعوبة التي تكررت كثيراً هي في مشقة الحصول على معلمة مؤهلة ومتخصصة وملتزمة ووطنية، حيث أن هناك حاجة مستمرة لإعادة تأهيل وتدريب المعلمة على المنهج المعتمد من الوزارة. وأضاف المستثمرون أن خريجات رياض الأطفال من المعاهد والجامعات المعتمدة في البحرين لا يستطعن تطبيق منهج الوزارة دون تدريب. كما أشاروا إلى أنه من الصعب أن تشعر معلمة الروضة بالانتماء إلى مهنتها. فمعلمة الابتدائي هي معلمة مهنية وموظفة في الوزارة، بينما معلمات رياض الأطفال - بالرغم من تخصصهن - لا يعتبرن مهنيات ولا يحصلن على وظائف حكومية لأن رياض الأطفال لا تدخل ضمن السلم التعليمي الرسمي، مما أدى إلى تدني راتب معلمة الروضة.

وبالنسبة للصعوبات المرتبطة بأولياء الأمور، فتركز معظمها في جهل بعض أولياء الأمور بخصوصية مرحلة رياض الأطفال، ورغبتهم غير الملائمة مع عمر الطفل من ناحية تكثيف تعليم الطفل القراءة والكتابة والرياضيات واللغة الانجليزية، بالإضافة إلى ضعف تفاعلهم مع أنشطة الروضة. كما أشار بعض المستثمرين إلى رفض أولياء الأمور دفع الرسوم أثناء عطلة الربيع ورمضان في الوقت الذي تتكبد فيه الروضة مصاريف وفواتير المبنى والموظفات إلى جانب تأخر أو في بعض الأحيان عدم دفع الرسوم من قبل بعض الأهالي في حين لا يجد المستثمر حماية أو مساندة من الوزارة. وكان من ضمن الصعوبات مشكلة توقف الروضة أثناء الصيف، حيث يعاني المستثمر من التزامات مادية مثل المرتبات والإيجار وفواتير الكهرباء والماء دون عائد مادي.

وفي دولة قطر تعددت الصعوبات التي يواجهها المستثمر، إذا أفاد جميع المستثمرين أن هناك شبه فجوة وعدم اتفاق بين المشرفات الموجهات ومعلمات الروضات فيما يخص فلسفة منهج الوزارة وأسلوب تطبيقه. ويعود ذلك إلى أن معظم

غير واضحة، فالدولة من خلال وزارة التجارة تنظر إلى رياض الأطفال كمشروع تجاري وتطبق عليه إجراءات صارمة، إلا أن الدولة كذلك من خلال وزارة التربية تتعامل مع المشروع كمؤسسة تربوية ويجب على المستثمر الالتزام بمعايير تربوية معينة. والإشكالية هنا هي حرمان المستثمر من بعض التسهيلات المقدمة للمشاريع التجارية. فعلى سبيل المثال، تحسب فاتورة الكهرباء بالعرفاء المنزلية وليست التجارية. ويشير أحد المستثمرين أن هذا الإجراء اضطره إلى إغلاق مساح الأطفال في الروضة بسبب ارتفاع فاتورة الماء. كما يضطر المستثمر إلى التخاطب والتعامل مع جهات حكومية كثيرة ومتعددة، فالروضة الخاصة كمشروع تجاري ملزمة بتنفيذ أنظمة وقوانين صارمة مرتبطة بالتأشيرات ورواتب العمال وخلافه، وفي نفس الوقت تعاني الروضة من التدخل المستمر من وزارة التربية في هذا المشروع التجاري.

وفيما يختص بإجراءات التراخيص، أشار معظم المستثمرين إلى سهولة الإجراءات إلا أن معاناة القطاع الخاص تأتي من المنافسة القوية مع مؤسسات غير مرخص لها وتقدم خدمات رعاية للأطفال برسوم متدنية جداً.

أما الصعوبات الخاصة بالمنهج المعتمد من الوزارة، فتمحورت حول تعارض رغبة أولياء الأمور مع فلسفة منهج الوزارة المعتمد على اللعب في تعليم الطفل. ويذكر أحد المستثمرين أن منهج الوزارة المقترح غير مناسب لجميع فئات المجتمع، فأولياء أمور الأطفال من الأسر الفقيرة والمتوسطة يلحون إلحاحاً مستمراً على تعليم أطفالهم القراءة والكتابة والحساب وعدم إضاعة وقت الطفل في اللعب. بالإضافة إلى أن المنهج المقترح من الوزارة نظري وصعب التطبيق ومكلف مادياً، ولا تقدم الوزارة التسهيلات الفنية والتربوية والمادية اللازمة لمساعدة مؤسسة رياض الأطفال في تطبيقه. فأصل المشاكل والتجاوزات النظامية والمنهجية التي تلاحظها مشرفات الوزارة تقع في الصعوبات المادية التي يتطلبها تطبيق المنهج. لذا فإن معظم المستثمرين يرون أن فرض الوزارة للمنهج يضعهم أمام

الأطفال، أشار المستثمرون أنه لا توجد قناعة كافية نحو أهمية هذه المرحلة واقترح الجميع ضرورة قيام الوزارة بتقديم برامج تثقيفية توضح أهمية وفوائد الالتحاق برياض الأطفال.

أما عن دولة الكويت، فذكر المستثمرون الذين تمت مقابلتهم أنه ليس هناك صعوبات تذكر تتعلق بالأنظمة واللوائح، فهي ميسرة وواضحة حسب المعايير التي وضعتها الوزارة. والموجهات مؤهلات للقيام بدورهن الإشرافي. كذلك لا يجد المستثمرون صعوبة في الحصول على معلمات متخصصات في رياض الأطفال من الكويتيات أو المتعاقبات، فالدولة تدفع الفرق للمعلمة الكويتية لتتساوى في المرتب مع معلمة رياض الأطفال الحكومية.

وأشار المستثمرون أن هناك تقبلاً وقناعة لدى الأهالي للمنهج الحكومي المقدم في الروضات. بل إن الروضات الحكومية تعتبر الأفضل لمن له أحقية التسجيل فيها. وقد يميل بعض الأهالي إلى الرياض الخاصة لأسباب يعود معظمها إلى رغبتهم في برنامج مكثف باللغة الانجليزية أو قناعتهم بإلحاق الطفل في روضة ذات توجه ديني.

وعن الوضع في سلطنة عمان، لم يذكر المستثمرون أي صعوبات تتعلق بالجهات الإشرافية أو الأنظمة واللوائح، بل انهم أشاروا إلى أن هناك تعاوناً ومرونة من قبل وزارة التربية والصعوبات التي قد تحدث تكون عادة مع الجهات الحكومية الأخرى مثل إدارة الهجرة والتجنيس والكهرباء والتلفون والبلدية.

وبالنسبة للسؤال الخاص بالصعوبات المرتبطة بالمعلمة، ذكر أفراد العينة أنه بالإضافة إلى الوافدة الحاصلة على بكالوريوس تربوي، فإن المعلمة العمانية المتخصصة في رياض الأطفال والتي يتم إعدادها من قبل جامعة السلطان قابوس لا تجد لها فرصة عمل في مجال رياض الأطفال إلا في القطاع الخاص كون جميع رياض الأطفال هي مؤسسات خاصة هذا بالرغم من تدني المرتبات مقارنة بالمدارس الحكومية. ويقترح المستثمرون أن تتكفل الحكومية بدفع الفرق للمعينة المعينة في رياض الأطفال الخاصة.

موجهات رياض الأطفال غير متخصصات. أما الصعوبات المرتبطة باللوائح والأنظمة فقد عبر بعض المستثمرين تخوفهم من توجهات وقرارات الوزارة المفاجئة مثل القرار الذي أصدرته وزارة التربية سابقاً والذي يلزم المستثمر بالتوقف عن استخدام المباني المستأجرة والبدء ببناء مدارس وروضات نموذجية. ويفسر المستثمرون معارضتهم لمثل هذه القرار في أن المستثمر قد تكبد خسائر طائلة في تأهيل المبنى المستأجر، وقد كان من الممكن تفادي هذه الخسائر لو أن الوزارة أوضحت هذا القرار مع الترخيص أو أن يُعطى المستثمر مهلة سنوات طويلة الأمد تساعده على تعويض الخسارة والعمل تدريجياً على تطبيق القرار. وعلق أحد المستثمرين أن معظم قرارات الوزارة تتخذ فجأة دون سابق إنذار ولا تأخذ في الاعتبار مصلحة المستثمر وظروفه. وذكر مثلاً لذلك قرار الوزارة بالسماح للجاليات العربية بالاستثمار في رياض الأطفال مما أدى إلى امتصاص الأطفال من الروضات التي يملكها المستثمر القطري. كذلك علق أحدهم على الدعم المادي المقدم من الوزارة في كونه لا يميز بين الروضات، فالدعم هو نفسه بصرف النظر عن مستوى وكفاءة الروضة مما يلغي أسباب التطوير والتحسين. وذكر معظم المستثمرين أن قنوات الاتصال بين المستثمر والوزارة متواضعة وأحياناً سيئة، فلا يوجد مجلس يمثل المستثمر ومصلحته في القطاع الحكومي. وعلق بعض المستثمرين أن التعليم الأهلي الخاص مسئولية مشتركة ومن الضروري مشاركة المستثمر في صنع القرارات وتحديد الإجراءات ذات الصلة بالقطاع الخاص.

وفيما يختص بالصعوبات المرتبطة بالمعلمة، فالوضع في قطر مشابه لدول الخليج الأخرى من ناحية تدني رواتب معلمات الروضة وبالتالي عزوف القطريات عن العمل في رياض الأطفال. ويعتبر المستثمرون أن توظيف القطرية مخاطرة، إذ بعد أن يتحمل المستثمر أعباء وتكاليف توظيفها وتدريبها، قد تعمل لمدة سنة أو سنتين ثم تترك العمل دون سابق انذار. أما بالنسبة لأولياء الأمور فلم ترد أي إشارة إلى وجود صعوبات معهم. وبالنسبة لمدى تقبل المجتمع وتقديره لأهمية رياض

معظم الموجهات غير قادرات على التقييم والتطوير لبرامج الروضات المتميزة. وأشارت إحدى المستثمرات أن تواجد المالكة في داخل الروضة غير مقبول لدى الجهات المشرفة لأن المالكة تراعي ظروف روضتها المادية.

أما عن الصعوبات المرتبطة بالأنظمة واللوائح فنذكر معظم المستثمرين أنه لا توجد لوائح خاصة برياض الأطفال، فمعظم القوانين واللوائح عامة ومرتبطة بالسجلات وهي قديمة وغير مرنة وتتنظر إلى المستثمر على أنه شخص رايح دون اعتبار أو مراعاة لظروف استثماره في الروضة.

وبالنسبة لصعوبات الترخيص وإجراءاته، انفق جميع المستثمرين على أن الإجراءات تأخذ فترة زمنية طويلة وتتسم بالروتين والبيروقراطية وتحتاج الى متابعة مستمرة. وعلقت إحدى المستثمرات أنه يجب أن يكون لكل روضة معقب (مخلص) خاص لمتابعة أمور الترخيص في الوزارة.

أما عن المعلمة الوطنية المؤهلة، فنذكر معظم المستثمرين أنه لا توجد صعوبة في إيجاد المعلمة المؤهلة ولكن الصعوبة تكمن في مدى التزامها بالعمل وتقبلها للدوام الطويل وموافقتها على حضور الدورات التدريبية، فتسرب المعلمة الوطنية متوقع لأن راتبها قليل مقارنة بزميلتها التي تعمل في الحكومة. وأضافت إحدى أفراد العينة أن برنامج روضتها يتطلب التعاقد مع معلمات أجنبيات، وهناك صعوبة كبيرة في الحصول على رخص عمل للتعاقد مع نساء من خارج السعودية.

وعن الصعوبات المتعلقة بأولياء الأمور، أوضحت المقابلة أن صعوبة تفهم الأهالي لخصوصية مرحلة الروضة هي ظاهرة عامة، فالوعي بأهمية اللعب والنمو المتكامل للطفل لا يزال محدوداً. ومعظم أولياء الأمور يفضلون الطريقة التقليدية في تعليم القراءة والكتابة، كما يميل الأهالي إلى الروضات الخاصة لتعليم أطفالهم اللغة الإنجليزية.

وتحاول الروضات الخاصة جذب الأهالي عن طريق تعليم القراءة والكتابة بالرغم من تعارض هذا التعليم المكثف مع فلسفة المنهج المعتمد من الوزارة. وقد يحدث في حالات نادرة أن

أما عن الصعوبات التي يواجهها المستثمر العماني مع أولياء الأمور فتكمن في مطالبة الأهل بتعليم أطفالهم القراءة والكتابة وإصرارهم على ذلك كهدف أساسي، فضلاً عن أن المجتمع لا يزال ينظر إلى رياض الأطفال كمرحلة غير مهمة أو أساسية لنمو الطفل، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الأطفال الملتحقين في الروضات حسب إفادة أفراد العينة. ويتفق جميع المستثمرين الذين يملكون مجمعات تعليمية أن العائد المادي قليل ولكن وجود رياض الأطفال كمرحلة ضمن مراحل التعليم العام في مشروعهم التعليمي هو أمر ضروري في استمرار المدرسة بمراحلها الأخرى.

وبالنسبة للصعوبات التي يواجهها المستثمر في دولة الامارات العربية المتحدة، أجمع أفراد العينة بعدم وجود صعوبات تذكر فيما يتعلق بإجراءات الترخيص أو أنظمة ولوائح العمل وخاصة في دبي وأبو ظبي، فوزارة التربية عموماً تترك للروضات والمدارس حرية اختيار المنهج المناسب بشرط أن لا يتعارض مع عادات البلد وتقاليد. أما عن المعلمة المتخصصة فنذكر معظمهم أنه مازالت هناك صعوبة في توفر المعلمة الوطنية المؤهلة في رياض الأطفال. واشتكى جميع المستثمرين من ضعف عقود التعاقد وعدم فعاليتها في حماية الروضة أو المدرسة من تسرب المعلمين والمعلمات بعد اكتسابهم الخبرة وتأهيلهم بدورات تدريبية مكلفة. وفيما يختص بالصعوبات التي يواجهها المستثمر مع أولياء الأمور، أشار أفراد العينة أنه لا توجد صعوبات تذكر، ويتم عادة اتصال أولياء الأمور بالمدرسة لتقديم بعض الاقتراحات وليس لفرض الرأي، كما يتم مناقشة هذه الاقتراحات مع الأهالي حضورياً خاصة إذا تقدم بها مجموعة من أولياء الأمور.

وفي المملكة العربية السعودية تعددت وجهات النظر حول الصعوبات التي يواجهها المستثمر تبعاً لنوع الروضة الخاصة والمنهج المستخدم والطبقة الاجتماعية التي تخدمها الروضة. وذكر بعض المستثمرين أنه لا توجد صعوبات مرتبطة بالجهات الإشرافية، بينما ذكر آخرون أن الإشراف محدود لأن

والتفاعل بين مؤسسات القطاع الخاص والأجهزة الحكومية ما زال دون الطموحات المستهدفة، مما يضعف مقدرة القطاع الخاص على زيادة استيعاب الأعداد المأمولة من الأطفال المقيدون بالتعليم ما قبل الابتدائي، ويدعو إلى أهمية إحكام التنسيق بين قطاع التعليم الحكومي والمؤسسات التربوية الخاصة بهدف تأمين انصهارها ضمن فلسفة وأهداف المنظومة التربوية العامة للتعليم من حيث المبادئ العامة والغايات التي يقوم عليها قطاع التعليم كمرفق حيوي في تكوين الناشئة وإعدادها للمستقبل.

الأزمة الثانية تتمثل في ضعف علاقة الإجراءات واللوائح الرسمية المنظمة لعمل القطاع الخاص بالأهداف التعليمية والنمائية لهذه المرحلة، وضعف علاقتها أيضاً بتأمين الجودة العالية من التعليم الذي يقدمه القطاع الخاص، وتركيزها على المدخلات وفرض شروط وقيود صارمة، مما يثير القلق حول حصة التعليم ما قبل الابتدائي من استثمارات القطاع الخاص وجذب المزيد منها في المستقبل، ومما يدعو إلى ضرورة مراجعة هذه الأنظمة وإعادة صياغتها بشكل يخفف من سلطة الإدارات الحكومية مقابل زيادة الإدارة الذاتية للقطاع الخاص.

ثانياً: تصور مقترح نحو تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي

إن نسبة الاستيعاب المطلوب وحجم التطوير المأمول، وما يصاحبه من الإنفاق على بناء المباني وصيانتها وتجهيزها وتعيين المعلمين وتدريبهم خلال العقد القادم، هي نسبة عالية وحجم ضخم ربما يفوق مخصصات هذه المرحلة من التعليم، لاسيما إذا أخذنا بالاعتبار ارتفاع معدل النمو السكاني واستمرار نمو أعداد الأطفال المتوقع التحاقهم بمرحلة رياض الأطفال في السنوات القادمة مما يتطلب مزيداً من التوسع الكمي ومزيداً من التطوير النوعي من جهة، هذا في الوقت الذي تواجه فيه وزارات التعليم تزايد تكلفة الإنفاق على التعليم العام من جهة أخرى. لذلك، تواجه دول الخليج تحدياً يكمن في تنويع مصادر التمويل

تطلب الروضة من ولي الأمر سحب طفله في حالة التعارض الشديد بينه وبين فلسفة الروضة. ويرى جميع أفراد العينة أن المجتمع لا يزال ينقصه الوعي بأهمية الحاق الطفل برياض الأطفال، فنسبة الأطفال الملحقين بالروضة قليلة جداً.

وتبين من المقابلة الشخصية تفاوت ضخم في رسوم الروضات وأن العائد من الروضة أقل من المراحل التعليمية الأخرى. وأفادت إحدى المستثمرات في روضة موجهة للمستوى الاجتماعي المرتفع أن رسوم روضتها تصل إلى 30 ألف ريال بينما رسوم المراحل التي تليها لا تتعدى 25 ألف ريال. وبالرغم من هذا الاختلاف، فإن العائد المادي من الروضة مساو للمراحل الأخرى لأن تكاليف تشغيل الروضة أعلى بكثير من المراحل التعليمية التي تليها.

وفيما يختص بمساهمة القطاع الخاص في تقديم تسهيلات مالية بإسقاط الرسوم أو تخفيضها للأطفال الأسر المعسرة، تنوعت الإجابات بين مؤيد لها، بل إن بعضهم يقدم هذه التسهيلات حالياً في روضته، وبين معارض يعتقد أن دخول هؤلاء الأطفال للروضات يقع على كاهل الحكومة. ومن واجب المؤسسات الحكومية المختلفة أن تضع برامج وتتعاون مع أهل الخير في تأمين دخول الأطفال المعسرين مادياً إلى الروضات.

أخيراً وعلى نحو عام لجميع الدول الأعضاء، تكشف نتائج الدراسة عن وجود أنواع من الخلل في أساليب جذب استثمار القطاع الخاص للتعليم ما قبل الابتدائي وتشجيع مساهمته والمحافظة عليه، وكذلك أنواع من الخلل في تنسيق ومراقبة نشاطه، تشكل عائقاً في تفعيل دور القطاع الخاص. ومن خلال مقابلة ملاك القطاع الخاص والمسؤولين عن التعليم، يتبين وجود أزميتين:

الأزمة الأولى هي ضعف الثقة بين القطاعين وتبادلها لعبارات اللوم، لاسيما فيما يخص اللوائح والإجراءات المنظمة لعمل القطاع الخاص ومراقبته والإشراف عليه، وقلق المستثمرين في القطاع الخاص حول التعديل والتغيير المفاجئ لتلك اللوائح والإجراءات الحكومية. ويعود ذلك إلى أن مستوى التكامل

لتجاوز الفجوة بين ما هو متاح من موارد حكومية للتعليم ما قبل الابتدائي، ومتطلبات توسيعه وتجويده.

والحال كذلك، أصبحت مشكلة تمويل رياض الأطفال قضية شائكة مما أدى إلى المواقف المتباينة إزاء تفعيل ضم مرحلة رياض الأطفال إلى سلم التعليم الحكومي المجاني، وإزاء آلية التمويل وحجمه لما يترتب على ذلك من مخاوف حول تعقيد مشكلة الإنفاق على التعليم العام. وفي ضوء هذه التحديات، تبرز ضرورة تنويع أشكال ومصادر التمويل اللازمة في نشر وتجويد مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي لتشمل مشاركة القطاع الخاص، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة والنامية، وتمشياً مع توجهات سياسة التخصيص في دول الخليج بشكل عام، والتعليم بشكل خاص حيث أولت خطط التنمية المتعاقبة في دول الخليج اهتماماً متزايداً بالقطاع الخاص ليصبح ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في إطار فلسفة الاقتصاد الحر، وذلك من خلال السياسات والحوافز والمبادرات التنظيمية التي أسهمت في توسيع دوره في الاقتصاد الوطني وزيادة فعاليته.

وحين مقارنة نسبة استثمار القطاع الخاص في مرحلة رياض الأطفال بقرينه من مراحل التعليم العام، يتبين بعض العوائق التنظيمية التي يشكل إزالتها توسيع لفرصة مرحلة رياض الأطفال في الانتشار والتجويد حيث تقوم بعض مؤسسات رياض الأطفال الخاصة والذي تمتلك موارد مالية ضخمة بتطبيق مناهج عالمية ثبت نجاحها، وإثراء بيئة التعلم بوسائل التقنية وأدوات التعلم التي لا تتوافر للحكومية.

وبالرغم من تنامي دور التعليم الخاص في مسؤولية التمويل والنمو الكمي لمرحلة رياض الأطفال، إلا أن هذا الدور لا يزال دون المستوى المأمول. ويتطلب تعزيز دور القطاع الخاص وحشد موارده المالية نحو الاستثمار في التعليم ما قبل الابتدائي اتخاذ إجراءات جوهريّة لجعل بيئة الاستثمار في التعليم ما قبل الابتدائي أكثر جذباً، ولاسيما من خلال تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي، ومراجعة جميع الأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الابتدائي من

أجل تبسيط الإجراءات وإصدار لوائح وتشريعات تسهم في إعطاء المستثمر ضمانات الاستقرار على عوائده الاستثمارية في التعليم ما قبل الابتدائي.

ويدعم الحاجة إلى هذا التوجه ما أكده ماكيل لثم [73] من أن القيود الزائدة والقوانين والنظم الكثيرة على القطاع الخاص تؤدي إلى الحد من الاستثمار الخاص في التعليم، وتقليل التنوع والابتكار في القطاع، ورفع تكاليف توفير التعليم ودفع المستثمر إلى ترك الاستثمار في التعليم برمته. لذا يدعو ماكيل لثم إلى تغيير دور جهات الإشراف الحكومي من كونها منظماً إلى أن تصبح مسهلاً لتشغيل القطاع الخاص، مع محافظة الحكومة على رقابة الجودة بطريقة ملائمة وزيادة قدر محاسبتها وتقويمها لأداء القطاع الخاص.

ولكي ينهض القطاع الخاص بدوره، فإن تطوير بيئة الاستثمار بكل أبعاده يمثل أحد أهم السبل المتوافرة لتحفيز مساهمة حقيقية للقطاع الخاص والمشاركة في نشر وتجويد التعليم ما قبل الابتدائي التي تعول عليها وزارات التعليم. ويعني ذلك أن حشد إمكانات القطاع الخاص نحو الاستثمار في التعليم ما قبل الابتدائي يتطلب التعجيل في تحسين البيئة التنظيمية والاستثمارية لأنشطة القطاع الخاص التعليمية من خلال البرامج والسياسات المقترحة أدناه.

ومن خلال استقراء وتحليل التجارب العالمية في أشكال ومصادر تمويل التعليم ما قبل الابتدائي، تمثل مساهمة القطاع الخاص أكثر مصادر التمويل ثراءً واستخداماً في الدول التي حققت إنجازات ضخمة في تحقيق أهداف التعليم ما قبل الابتدائي. إلا أن النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة تبين بوضوح وجود أنواع من الخلل في أساليب جذب استثمار القطاع الخاص والمحافظة عليه وفي تنسيق نشاطه وتشجيع مساهمته. والأمر كذلك، يهدف هذا الجزء الأخير من الدراسة إلى اقتراح آلية شاملة في تشجيع مساهمة القطاع الخاص تستمد مقوماتها من استقراء التجارب العالمية في هذا المضمار بالإضافة إلى معالجة أنواع الخلل التي نوقشت سابقاً. هذه الآلية تستحق

عبارات التقديم التالية:

ما أشارت إليه دراسة هليرن [74] بأن ضغوط السوق التجاري (الطلب والعرض) تؤدي إلى تقييد تكلفة أو رسوم التعليم ما قبل الابتدائي بشكل جيد، غير أن هذه الضغوط أيضاً مرتبطة بانخفاض جودة التعليم المقدم لأطفال الأسر ذات الدخل المحدود في هذه المرحلة الحرجة بسبب التمويل غير المستقر. ويدعم ذلك ما تبين من استطلاع الدراسات المسحية في الدول الأخرى بأن دخل الأسرة من أقوى العوامل المرتبطة بالتحاق طفلها بالتعليم ما قبل الابتدائي، وأن أطفال الأسر من الدخل المحدود قلما تتوافر لهم فرصة التعليم ما قبل الابتدائي بالرغم من توافره مجاناً، وذلك بسبب صعوبات مثل المواصلات والتكاليف المرتبطة بها، والتي بالرغم من تواضعها إلا أنها تشكل عائقاً مادياً بالنسبة لهذه الأسر [75].

واستناداً إلى الأدبيات الخاصة بالتجارب العالمية في رياض الأطفال ودور القطاع الخاص على المستوى العالمي، وبناءً على ما تم جمعه من معلومات من دول الخليج العربية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات لآلية التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص بمؤسساته الربحية وغير الربحية نردها فيم يلي:

1. إعادة النظر في اللائحة التنظيمية ودليل عمل المدارس الخاصة وتعديلها من أجل تذليل بعض المعوقات التي تحد من أنشطة وإسهامات القطاع الخاص، واحتوائها على كافة التفاصيل المتعلقة بمواصفات المبنى المدرسي والأثاث والأجهزة والمعدات والألعاب التعليمية لمرحلة التعليم ما قبل المدرسة إضافة للشروط المحددة لشغل وظائف الهيئتين التدريسية والإشرافية لكي تصبح هذه اللوائح مرشداً ومعيناً للمواطنين الراغبين في افتتاح مدارس خاصة.

2. الترتيب مع المؤسسات المالية وبنوك التسليف في وزارات التربية والتعليم على التوسع في إقراض مؤسسات التعليم ما قبل الابتدائي أسوة بمراحل التعليم الأخرى والمشاريع التجارية الأخرى.

3. إعفاء المدارس الخاصة من الرسوم المستحقة لبعض

1- تتباين دول الخليج تبايناً واضحاً فيما يخص سياسة الدول تجاه مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي وإلحاقها بسلم التعليم العام وما يترتب على ذلك من تباين في التزام الدولة بتمويل هذه المرحلة. فحين تلتزم الكويت وقطر بتمويل هذه المرحلة وتوفيرها لكل طفل كويتي نرى أن الممول الوحيد للتعليم ما قبل الابتدائي في دولة البحرين وعمان هم أولياء الأمور عن طريق الرسوم المدفوعة للقطاع الخاص، بينما يشاطر القطاع الخاص والقطاع الحكومي مسؤولية التمويل في السعودية والإمارات بنسب متفاوتة. لذلك يتعين النظر إلى هذه الآلية كخطوط عامة يمكن لكل دولة النظر فيها أثناء تطوير السياسات المناسبة لظروف وأولويات كل دولة على حدة.

2- إن تحقيق أهداف دول الخليج لنشر التعليم ما قبل الابتدائي ذي الجودة العالية بلا شك له ثمنه الذي لا محالة من دفعه. ولا يمكن للقطاع الخاص تحمل كافة المسؤولية دون مشاركة القطاع الحكومي في توفير التعليم ما قبل الابتدائي للجميع وبجودة عالية بدون الدعم الإضافي الحكومي الكافي، الأمر الذي أدى إلى قناعة مجتمعية مشتركة لدى كثير من دول العالم في تخصيص التمويل الإضافي الثابت في تطوير وتعميم خدمات التعليم ما قبل الابتدائي للجميع. لذلك يحبذ النظر إلى هذه الآلية كجزء مكمل لمساهمة القطاع الحكومي وليس بديلاً عنه.

3- إن مفهوم الشراكة الحقيقي في التعليم يعتمد على اعتبار القطاع الخاص وأصحاب العمل شركاء حقيقيين لوزارة التربية والتعليم في تحقيق أهداف التعليم الوطني، وليسوا مجرد متعاونين معها. ولن يحدث ذلك في ظل ضعف قنوات الاتصال بين القطاعين الحكومي والخاص، ودون تخفيض سلطة الإدارات التعليمية وزيادة الإدارة الذاتية للتعليم الخاص، ودون توفير مساحة كافية للقطاع الخاص في استقلالية القرار وإمكانية الاختيار وتحمل المسؤولية الناتجة عن هذا القرار والاختيار.

4- تطبيق نموذج السوق الحر لا يعني ترك التعليم ما قبل الابتدائي لقوى السوق حيث إن من المخاوف المرتبطة بذلك هو

8. زيادة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص والجهات المسؤولة عن التعليم ما قبل الابتدائي في مختلف المجالات وتبادل التجارب والخبرات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص بهدف الاطلاع على البرامج المستحدثة في التعليم ما قبل الابتدائي وترسيخ أساليب المشاركة الفاعلة في التعلم والمساهمة في حياة المؤسسة التعليمية ومختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية.

9. بحث إمكانية وضع أطر عامة لتوحيد اللوائح والأنظمة المرتبطة لعمل القطاع الخاص في مجال التعليم ما قبل الابتدائي على مستوى دول الخليج، وبحث إمكانية تأسيس رابطة أو لجنة خليجية بفروع وطنية في جميع الدول لدعم وتمثيل قطاع رياض الأطفال الخاص.

10. تعزيز دور القطاع الخاص والأوقاف والمؤسسات العامة في توفير الفرص التعليمية من خلال إنشاء رياض الأطفال غير ربحية.

11. التوسع في قبول التبرعات والوصايا والهبات والأوقاف وما ينتج من التصرف بها لتمويل مؤسسات التعليم ما قبل الابتدائي الخيرية، وتأسيس هذا الدور لدى المجتمع، وإعداد حملات التوعية بذلك.

12. تسهيل ودعم برامج المنظمات الخيرية للمشاركة الفاعلة في تلبية حاجيات الفئات الضعيفة من الأطفال مثل الأطفال المعوقين والأطفال المهملين.

13. دعم المؤسسات الخاصة من خلال صرف إعانات مالية تتمثل في دفع 50% من راتب المعلم أو المعلمة أو مبالغ مقطوعة عن كل طفل، سواء من ميزانية وزارات التربية والتعليم أو وزارات الشؤون الاجتماعية وذلك حسب مرجعية كل جهة.

14. أوضحت المراجعة الأدبية للتجارب العالمية أن هناك إقبالاً متزايداً من الأهالي، وخاصة في الدول المتقدمة، لإلحاق أطفالهم برياض الأطفال واستعداداً لدفع الرسوم لهذه الخدمة، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الوعي بأهمية وحساسية هذه المرحلة في نمو الطفل. وبناءً عليه توصي الدراسة بوضع خطة إعلامية للتوعية بأهمية التربية والتعليم للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة في

الجهات الحكومية مثل رسوم اللوائح التجارية والإرشادية ورسوم إصدار تجديدات السجل التجاري ورسوم الانتساب للغرف التجارية والرسوم الجمركية المستحقة على ما تستورده المدارس الخاصة من معدات و مواد تعليمية وكذلك رسوم إصدار وتجديد تراخيص المدارس الخاصة.

4. استنباط أدوات تمويل إسلامية مثل المشاركة والمرابحة والمضاربة من أجل توسيع الفرص التمويلية المتاحة لهذه المؤسسات، وتشجيع توجه القطاع الخاص إلى التركيز على مصادر تمويلية أخرى مثل رأس المال المساهم.

5. الرسوم الدراسية تعتمد على ما تقدمه المدرسة من خدمات تعليمية وما توفره من إمكانات وأجهزة ومعدات وتجهيزات وبكفي لضغوط العرض والطلب أن تقيد الرسوم وفق إمكانيات الأسرة وامتنيازات المدرسة الخاصة دون تدخل الجهات الحكومية في تسعير الرسوم، كما يحبذ إزالة الصعوبات التي تكثف قدرة المستثمر على تحصيل الرسوم من بعض أولياء الأمور وهو ما يشكل في تقدير ملاك المدارس قيوداً تحد من نمو القطاع الخاص وجذب استثمارات جديدة.

6. تحرير القيود على قدرة القطاع الخاص في الابتكار والتميز حيث يتعين توجه وزارة التربية والتعليم أن لا تكون رياض الأطفال الخاصة صورة طبق الأصل من رياض الأطفال الحكومية لأن هذا الوضع لن يشجع أولياء الأمور لقياد أبنائهم برياض الأطفال الخاصة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع المجال - أو فتحه في بعض الدول- أمام رياض الأطفال الخاصة لتجديد برامجها التعليمية وأنشطتها لتحفيز أولياء الأمور لقياد أبنائهم بها، أو السماح لرياض الأطفال الخاصة بالتميز عن طريق تقديم برامج تعليمية غير متوفرة في التعليم الحكومي مثل برنامج التعليم ثنائي اللغة كما هو الحال في بعض الروضات الخليجية.

7. تفعيل اتفاق وزارات التربية والتعليم فيما يخص بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية.

21. إنشاء روضات نموذجية تابعة لوزارات التربية والتعليم وبمواصفات فنية وبشرية مؤهلة تمكن مؤسسات رياض الأطفال الريفية وغير الريفية من الاستفادة منها كنموذج لتحسين محتوى الخدمة المقدمة في القطاع الخاص.

22. تفعيل دور الموجه أو الموجهة التربوية في وزارات التربية في دول الخليج العربي. والاستفادة من التجارب العالمية والعربية والمنظمات الدولية في تدريب الموجهة وإغناء خبرتها وتطويرها بحيث يكون لها دور فاعل في تطوير البرامج والأنشطة وتوجيه وتدريب المعلمات في الميدان.

23. دعم الحكومات الخليجية للمشروعات التربوية في مجال التعليم ما قبل الابتدائي من خلال إعفاء هذه المؤسسات التربوية أو على الأقل تخفيض تكاليف تشغيلها من ناحية الكهرباء والماء والتلفون والضرائب والرسوم الجمركية وتسهيل التعاقد مع المعلمين والمعلمات.

24. تطوير الدور التعاوني والداعم لوزارة التربية والتعليم بإيجاد عقود عمل قوية تحمي المستثمر والموظف على حد سواء.

25. تسهيل الحصول على أرض لإقامة المشروع التربوي سواء بالمنح أو الإيجار الميسر البعيد المدى.

26. تقديم الدعم المالي السنوي لروضات القطاع الخاص وفق أداء الروضات على نحو يميز بين الروضات وفق جودة الاداء، بحيث يصبح حافزاً لتحسين مستوى الخدمات المقدمة في الروضات.

27. لمعالجة قلة إقبال المتخصصات الوطنيات للعمل في القطاع الخاص، ولمعالجة مشكلة التسرب وعدم الاستقرار في الوظيفة، وخاصة لدى المواطنات في الدول الأعضاء، يتعين تطوير ضوابط التوظيف في هذه المرحلة يتضمن توظيف الجامعيات المتخصصات ووضع حد أدنى لأجور معلمات الروضة بحيث يوازي زميلاتهن في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية. وأن تتحمل الوزارات جزءاً من راتب المعلمة كتشجيع للقطاع الخاص أسوة بدولة الكويت.

28. تشجيع إنشاء رياض أطفال في المؤسسات الاقتصادية

دول الخليج العربي بهدف تغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو التعليم ما قبل الابتدائي، مع الاستفادة من يوم الطفل العالمي من كل عام لغاية نشر أهمية التعليم ما قبل الابتدائي في البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

15. إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالاستثمار في التعليم ما قبل الابتدائي مع مشاركة القطاع الخاص في وضع هذه التشريعات بما يتناسب مع احتياجات المجتمع.

16. تقديم مزيد من الدوافع والحوافز للقطاع الخاص للمساهمة في تمويل التعليم ما قبل الابتدائي، وتحديث وتطوير الأجهزة الحكومية المشرفة على نشاط القطاع الخاص التعليمي وتحسين كفاءة وقدرات الكوادر البشرية في هذه الأجهزة لجذب الاستثمار الوطني في مجال التعليم ما قبل الابتدائي.

17. تكثيف التنسيق والعمل المشترك بين العاملين في رياض الأطفال بقطاعيه الخاص والحكومي في الدول الأعضاء عن طريق عقد الندوات والاجتماعات وورش العمل للاستفادة من التجارب العالمية والعربية والمحلية الناجحة في برامج رياض الأطفال.

18. استحداث إدارة أو اتحاد في الدول الأعضاء يعمل كحلقة وصل بين القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية برياض الأطفال، وأن توفر هذه الإدارة فرصاً للمستثمرين في صنع القرار وتحديد إجراءات وضوابط الترخيص وضمان جودة مستوى الخدمة، بالإضافة إلى المرونة في تطوير وتجديد الأنظمة وتوفير مساحة من الحرية للتجريب والإبداع في رياض الأطفال الخاصة تحت إشراف جهات فنية مؤهلة لهذا العمل.

19. استحداث مكتب خاص بوزارات التربية والتعليم في دول الخليج يعني بتوجيه المستثمر وتوضيح ما تقدمه الوزارة من دعم مادي لهذه المشاريع التربوية وشروط هذا الدعم، بالإضافة إلى تقديم الاستشارة اللازمة وتوفير المعلومات والإحصائيات المطلوبة لدراسة الجدوى الاقتصادية.

20. وضع قوانين وضوابط لتقنين المواقع والأحياء التي هي بحاجة أو عدم حاجة لرياض أطفال جديدة.

لأبناء الموظفين والموظفات.

[73] لثم، ماكيل. (2002). مشاركة القطاع الخاص في التعليم بالمملكة العربية السعودية، تقرير تم إعداده من قبل البنك الدولي ضمن فعاليات ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، 20 يونيو 2002، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية.

المراجع

أ. المراجع العربية

[35] عودة، أحمد وآخرون (1987) "وضع رياض الأطفال في الأردن: دراسة حالة"، الكويت، الجمعية الكويتية لنقدم الطفولة.

[36] الشرييني، زكريا (1988) "شخصية أطفال ما قبل المدرسة في ضوء برامج الأنشطة العقلية" مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، السنة الثالثة، العدد الخامس.

[37] الهراس، كاميليا (1977) "أثر رياض الأطفال في زيادة المحصول اللفظي لتلميذات الصف الأول الابتدائي في مدينة الرياض"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

[65] جريدة الإمارات اليوم، 2013/2/19. دبي.

[66] الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة. 2014.

[67] الإحصاء المدرسي (2013 / 2014). الإمارات العربية المتحدة. وزارة التربية والتعليم. 2014.

[68] الإحصاءات التربوية. (2013). وزارة التربية والتعليم مملكة البحرين.

[69] وزارة التربية والتعليم. مملكة البحرين، 2013.

[70] استراتيجية التعليم، وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية 2014.

[71] التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع لدولة قطر 2000 م. 2015.

[72] تقرير التعليم للجميع 2014، وزارة التربية والتعليم العالي. الكويت.

ب. المراجع الاجنبية

[1] Berrueta – Clement. J. R., Schwienhart, L. J., Barnett, W. S., Epstein, A. S. & Weikart, D. P. (1980). *Changed Lives: The Effect of the Perry Preschool Program on Youths through age 19*. Ypsilanti, Mi: High Scope press.

[2] Lazar, I., Darlington, R., Murray, H., Royce, J., & Sinpper, A. (1992). A Report from the Consortium for Longitudinal Studies. *Monographs of the Society for Research in Child Development*, 47 (2-3, serial No. 195).

[3] Baruth, Leroy G. & Duff. Eleanor. (1980). *Readings in Early Childhood Education, Guilford, Connecticut: Special Learning Corporation*.

[4] Barnett, W. Steven. (2000) *Economics of Early Childhood Intervention*. J. Shonkoff & S. Merisels (ed.) in *Handbook of Early Childhood Intervention*. Cambridge: Cambridge University Press.

[5] Chugani, H., M. E. Phelps, & J. C. Mazziotta. (1987). Positron emission tomography study of human brain functional development. *Annals of Neurology* 22 (4): 495.

[6] Caine, R., & G. Caine. (1991). *Making connections: Teaching and the human brain*. New York: Addison-Wesley.

[7] Kuhl, P. (1994). Learning and representation in speech and language. *Current Opinion in Neurobiology* 4: 812-22.

- [16] Campbell, F., & C. Ramey. (1995). Cognitive and school outcomes for high-risk African-American students at middle adolescence: Positive effects of early intervention. *American Educational Research Journal* 32 (4): 743-72.
- [17] Schweinhart, L. J., Barnes, H. V., and Weikart, D. P. 1993 (Ibid).
- [18] McMahan, I. D. (1992). Public preschool from the age of two: The école maternelle in France. *Young Children*, 47, 5:22-28.
- [19] Tietze, W. (1987). A structural model for the evaluation of preschool effects. *Early Childhood Research Quarterly*, 2, 2:133-53.
- [20] Osborn, A. F., and Milbank, J. E. (1987). *The effects of early education: A report from the Child Health and Education Study*. Oxford, UK: Clarendon Press.
- [21] Zaveri, S. (1994). *India Village Preschool Study. Report prepared for Aga Khan Education Service (India)*, Center for Research and Development. India.
- [22] Cochran, M. M., and Gunnarsson, L. (1985). A follow-up study of group day care and family-based childrearing patterns. *Journal of Marriage and the Family*, 47:297-309.
- [23] Broberg, A., Hwang, C. P., Lamb, M. E., and Ketterlinus, R. D. (1989). *Child care effects on socioemotional and intellectual competence in Swedish preschoolers. In Caring for children: Challenge for America*. J.S. Lande, S. Scarr and N. Gunzenhauser, Eds. Hillsdale, NJ: Erlbaum, pp. 49-76.
- [24] Anderson, B. E. (1992). Effects of day-care on cognitive and socioemotional competence of thirteen-year-old Swedish schoolchildren. *Child Development*, 63:20-36.
- [8] Dana Alliance for Brain Initiatives. (1996). *Delivering results: A progress report on brain research*. Washington, DC: Author.
- [9] Dyson, A. H., & C. Genishi. (1993). *Visions of children as language users: Language and language education in early childhood. In Handbook of research on the education of young children*, ed. B. Spodek, 122-36. New York: Macmillan.
- [10] Stern, D. (1985). *The psychological world of the human infant*. New York: Basic.
- [11] Monographs of the High/Scope Educational Research Foundation. (1978 to 1996). Ypsilanti, MI: High/Scope Press.
- [12] Lazar, I., & R. Darlington. (1982). Lasting effects of early education: A report from the consortium for longitudinal studies. *Monographs of the Society for Research in Child Development*, vol. 47, nos. 2-3, serial no. 195. Chicago: University of Chicago Press.
- [13] Lee, V. E., J. Brooks - Gunn, & E. Schuur. (1988). Does Head Start work? A 1-year follow-up comparison of disadvantaged children attending Head Start, no preschool, and other preschool programs. *Developmental Psychology* 24 (2): 210-22.
- [14] Schweinhart, L. J., H. V. Barnes, & D. P. Weikart. (1993). Significant benefits: The High/Scope Perry Preschool Study through age 27. *Monographs of the High/Scope Educational Research Foundation*, no. 10, Ypsilanti, MI: High/Scope Press.
- [15] Schweinhart, L. J., & D. P. Weikart. (1996). Lasting differences: The High/Scope preschool curriculum comparison study through age 23. *Monographs of the High/Scope Educational Research Foundation*, no 12. Ypsilanti, MI: High/Scope Press.

- [32] Rhee, U., and Lee, K. (1990). The effectiveness of four early childhood program models: Follow-up at middle school. *Journal of Educational Research*, 28, 3:147-62.
- [33] Kagitcibasi, C. (1991). *The Early Enrichment Project in Turkey*. Paris: UNESCO-UNICEF-WFP, February.
- [34] Nitta, N., and Nagano, S. (1975). The effects of preschool education. Research Bulletin of the *National Institute for Educational Research*, 13:17-19.
- [38] Consortium for Longitudinal Studies. (1983). *As the twig is bent... lasting effects of preschool programs*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- [39] Ceci, S. J. (1991). How much does schooling influence general intelligence and its cognitive components? A reassessment of the evidence. *Developmental Psychology*, 27,5:703-22.
- [40] Barnett, W. S. (1995). Long-term effects of early childhood programs on cognitive and school outcomes. *The Future of Children* 5 (3): 25-50.
- [41] Kellaghan, T., and Greaney, B. J. (1993). *The educational development of students following participation in a preschool programme in a disadvantaged area*. Dublin: St. Patrick's College, Educational Research Center.
- [42] Entwisle, D. R., Alexander, K. L., Cadigan, D., and Pallas, A. M. (1987). Kindergarten experience: Cognitive effects or socialization. *American Educational Research Journal*, 24, pp. 337-364.
- [25] Braithwaite, J. (1983). Explorations in early childhood education. Hawthorn, Victoria: *Australian Council for Educational Research*.
- [26] Ochiltree, G., and Edgar, D. (1990). The effects of nonmaternal care in the first twelve months of life on children in the first year of school: Preliminary findings from a two stage study (The Australian Early Childhood Study). *Melbourne: Australian Institute of Family Studies*.
- [27] Goelman, H., and Pence, A. (1987). *Effects of child care, family, and individual characteristics on children's language development: The Victoria Day Care Research Project*. In *Quality in child care: What does research tell us?* D. Phillips, ed. Washington, DC: National Association for the Education of Young Children, pp. 89-104.
- [28] McKay, H., Sinisterra, L., McKay, A., et al. (1978). Improving cognitive ability in chronically deprived children. *Science*. April 21, pp. 270-78.
- [29] McKay, A., and McKay, H. (1983). Primary school progress after preschool experience: Troublesome issues in the conduct of follow-up research and findings from the Cali, Colombia Study. In Preventing school failure. K. King and R. Myers, Eds. Ottawa, CN: *International Development Research Center*, pp. 36-41.
- [30] Le Normand, M.T. (1992). *Early childhood education in France*. In *International handbook of early childhood education*. G.A. Woodill, J. Bernhard, and L. Prochner, eds. New York: Garland, pp. 205-16.
- [31] Sim, K. P., and Kam, H. W. (1992). *Growing up in Singapore: The preschool years*. Singapore: Longman Singapore.

- [54] Bertram T., & Pascal C., (2001). *The OECD Thematic Review Of Early Childhood Education And Care: Background Report For The United Kingdom*. Center for Research in Early Childhood, University College Worcester.
- [55] Provision For Children Under Five Years Of Age In England. (2001). *National Statistics. Department for Education and Skills*, UK, London.
- [56] National Statistics, Deptmt of Education and Skills. (January 2002). *Provision for Children Under Five Years of Age in England*. UK. <http://www.dfes.gov.uk/statistics/DB/SFR/s0396/index.html>
- [57] UNESCO Institute for Statistics (UIS). www.uis.unesco.org
- [58] Hollestelle, K. (1998). *Family Child Care Licensing Study Summary Data. The Children's Foundation*. www.childrensfoundation.net/summaryfcc.html
- [59] Wisconsin State Publication. (2002). *Annual report*. Department of Curriculum and Instruction, WI, Madison.
- [60] Kamerman, Sheila B (2000) *Early childhood Intervention Policies: An International Perpective*. In J.Shonkoff E S Meisets (ed) *Early childhood Intervention*. Cambridge: Cambridge University.
- [61] Neugebauer, Roger. (2000) "Non-Profit Child Care: A powerful World Wide Movement." *Child Care Information Exchange*. Jan.No,6,P7
- [62] Robinson, S. L., and Lyon, C. (1994, June). *Early childhood offerings in 1992: Will we be ready for 2000?* PHI DELTA KAPPAN. Pp775-778.
- [43] Lazar, I. (1983). Discussion and implications of the findings. In *As the twig is bent. lasting effects of preschool programs. Consortium of Longitudinal Studies*. Hillsdale, NJ: Erlbaum, P. 463.
- [44] Reynolds, A. J., et. al., (2002). Age 21 Cost-Benefit Analysis of the Title I Chicago Child-Parent Centers. *Educational Evaluation & Policy Analysis* v. 24, Winter, no. 4, p. 267-303.
- [45] Temple, J. A., et. al., (2000). Can early intervention prevent high school dropout? Evidence from the Chicago child-parent centers. *Urban Education* v. 35, March, no. 1 (March 2000) p. 31-56.
- [46] Schweinhart, L. J., Barnes, H. V., and Weikart, D. P. 1993 (Ibid).
- [47] Monographs of the High/Scope Educational Research Foundation. (1982 to 1996), (Ibid).
- [48] UNESCO Institute for Statistics (UIS). www.uis.unesco.org
- [49] Svestka, S. S. (1995). *Financing Preschool for All Children*. ERIC Digests.
- [50] White, m (1987) *The Japanese Education Challenge*. New York: The Free Press, P.101
- [51] Hendry, Joy. (1986) *Becoming Japanese: The Wold of the Pre School Child Honolulu*: University of Hawaii Press, P.62.
- [52] Lall, G. and Lall, B. (1983) *Comparative Early childhood Education*. Lllinos: Charles C. Thomas Publisher.
- [53] Tobin, J. Wa, D. Davidson, D (1989) *Preschool in Three Cultures: Japan, China, and the United States*. New Haven: Yale University Press.

- [74] Helburn, Suzanne W. (1995). *Cost, quality, and child outcomes in child care centers. Technical report of the Cost, Quality, and Child Outcome Study Team*. Denver: University of Colorado at Denver. ED 386 297.
- [75] United States General Accounting Office (USGAO). (1994). *Early Childhood Programs: Parent Education and Income Best Predict Participation*. GAO/HEHS-95-47. Washington, DC: Author. ERIC, ED 381 247. <http://ericecece.org/pubs/digests/ed-cite/ed381247.html>.
- [63] Barnett, W.S., & Masse, L.N. (2001). *Funding issues for early childhood care and education programs, (chapter 8)*. In D. Cryer (Ed)., *Early childhood education and care in the USA*. Baltimore: Paul H. Brookes Publishing Co
- [64] Comparative Indicators of Education in the United States and Other G-8 Countries. (October 2011). *The National Center for Education Statistics*. US Department of Education, Institute of Education Science

THE CONTRIBUTION OF THE PRIVATE SECTOR IN THE PRE-PRIMARY EDUCATION IN THE ARAB GULF STATES

BANDER H. ALSWELEM
Department of Educational Policies
College of Education
King Saud University

***ABSTRACT_** The purpose of this study is to investigate the contribution of the private sector in the pre-primary education in the Arab Gulf states, with sample size of 30 investors from GCC countries. The study used semi structured interviews of 24 items divided into three axes aimed to: explore attitudes towards investing in kindergartens in the Gulf states; the nature of the relationship between the investor and the regulating governmental authorities; and the obstacles and difficulties faced by investors.*

The findings of the study showed the existence of some similarity between the Member States with respect to the trend towards investment in kindergartens, and some difference in the nature of the relationship between investors and government agencies and in the obstacles and difficulties faced by investors. The study also provided proposed mechanism to stimulate the contribution of the private sector in the pre-primary education, as well as recommendations that have been drawn from the results of the study.